

129  
C1052  
345.62  
Q119  
الحكومة المصرية

نظارة الحقاينة

قانون

تحقيق الجنايات

الأدلى

مذيل بقانون محاكم المراكز وقانون محاكم الجنايات

وفهرست هجائي

المطبعة الاميرية بمصر

سنة ١٩١٠

إهداء ٢٠٠٥

ورثة المرحوم المستشار / عبد العزيز غنيم  
القاهرة



أشارات

---

ر = راجع

ن = قانون

م = مادة

---



## فهرست

### قانون

### تحقيق الجنايات الأهلى

صفحة

أمر عال بتنفيذ أحكام قانون تحقيق الجنايات... ٩

### الكتاب الأول

- ١١ فى التحقيق الابتدائى
- الباب الأول - قواعد عمومية... ١١
- الباب الثانى - فى الضبطية القضائية... ١٣
- الباب الثالث - فى اجراءات التحقيق بالنيابة العمومية  
وفى الحبس الاحتياطى وفى الدعوى العمومية ١٨
- الباب الرابع - فى الصلح فى مواد المخالفات... ٢٣
- الباب الخامس - فى الشكاوى وفى المدعى بالحقوق المدنية... ٢٤

### الكتاب الثانى

- ٢٦ فى التحقيق بمعرفة أحد قضاة التحقيق
- الباب الأول - فى تعيين قاضى التحقيق... ٢٦
- الباب الثانى - فى الادلة والبراهين... ٢٨
- الفصل الأول - فى الأدلة المحسوسة... ٢٨

صفحة

٣٠	الفصل الثاني - في الاثبات بالبينة ... ..
	الباب الثالث - في الطرق والاجراءات الاحتياطية التي يلزم
٣٥	اتخاذها في حق المتهم ... ..
	الباب الرابع - في قفل التحقيق وفي الأوامر التي تصدر
٤٠	بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وفي الاحالة
	الكتاب الثالث
٤٣	في محاكم المواد الجنائية
٤٣	الباب الأول - في محكمة المخالفات ... ..
٥٠	الباب الثاني - محاكم الجنح ... ..
٥٠	الفصل الاول - في محكمة أول درجة للجنح ... ..
٥٥	الفصل الثاني - الاستئناف في مواد الجنح ... ..
٥٨	الباب الثالث - في محاكم الجنايات ... ..
٥٨	الفصل الاول - في المحاكم الابتدائية للجنايات ... ..
	الفرع الاول - في الاجراءات التي تحصل قبل
٥٩	انعقاد الجلسة ... ..
	الفرع الثاني - في الاجراءات التي تحصل بالجلسة
٦٠	وفي فحص الاوراق وفي الحكم ... ..
٦٣	الفصل الثاني - في الاستئناف في مواد الجنايات ... ..
	الفصل الثالث - في الأحكام التي تصدر من أول درجة
٦٤	أو ثاني درجة في غيبة المتهم ... ..

صفحة

٦٧	الباب الرابع - في طرق الطعن غير الاعتيادية ... ..
٧٠	الباب الخامس - في الأحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية ... ..
٧٢	الباب السادس - المجرمون الاحداث ... ..
٧٣	الباب السابع - في المتهمين المعتوهين ... ..
٧٤	الباب الثامن - في المصاريف ... ..

### الكتاب الرابع

٧٥	في تنفيذ الاحكام الصادرة بعقوبة
٧٥	في تنفيذ الأحكام الصادرة بعقوبة ... ..

### الكتاب الخامس

٨٠	في سقوط العقوبة بالمدة الطويلة
٨٠	في سقوط العقوبة بالمدة الطويلة ... ..
٨٢	ملحق ... ..

### قانون محاكم المركز

٨٧	انشاء محاكم مراكز ... ..
٨٩	الاختصاص في المسائل الجنائية ... ..
٩٠	الاختصاص في المواد المدنية والتجارية ... ..
٩٢	أحكام عمومية ... ..
٩٤	ملحق ... ..

صفحة

٩٥	قانون محاكم الجنايات
٩٧ ... ..	الباب الأول - ( في الاختصاص والترتيب )
٩٩ ... ..	الباب الثاني - ( في مواعيد انعقاد محكمة الجنايات )
٩٩ .. ..	الباب الثالث - ( في الاحالة على محكمة الجنايات )
٩٩ ... ..	أوامر قاضي الاحالة...
١٠٢ ... ..	في الحبس الاحتياطي
١٠٢ ... ..	في الشهود...
١٠٤ ... ..	في تحديد دور الانعقاد
١٠٥ ... ..	في المدافعين
١٠٦ ... ..	في القضايا التي تحقق بمعرفة قاضي التحقيق
١٠٦ ... ..	الباب الرابع - ( في أوامر الاحالة )
١٠٩ ... ..	الباب الخامس - ( في الاجراءات بالجلسة )
١١٢ ... ..	الباب السادس - ( أحكام وقتية وغير ذلك )

## ١١٣ فهرست هجائي

١١٥ ... ..	فهرست هجائي
------------	-------------



أمر عال

ب تنفيذ أحكام قانون تحقيق الجنايات

( قانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٤ )

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣  
المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وعلى الأمر العالى المؤرخ  
١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ الصادر بقانون تحقيق الجنايات الجارى العمل  
بمقتضاه الآن أمام المحاكم المذكورة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى  
مجلس نظارنا

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوآت

١ - يستعاض عن قانون تحقيق الجنايات الجارى العمل به الان  
بقانون تحقيق الجنايات الموقع عليه من ناظر حقانية حكومتنا والمرفق  
بأمرنا هذا

٢ - يعمل بالقواعد المختصة بالاجراءات المنصوص عليها فى القانون  
الجديد فى جميع التحقيقات التى لم تكن تمت الى يوم وجوب العمل  
بهذا القانون وفى كل دعوى تكون منظورة أمام أى محكمة بعد هذا  
التاريخ ابتداءية أو استئنافية

وكل حكم يصدر بعد التاريخ المذكور من أية محكمة ينفذ طبقاً  
لأحكام القانون الجديد

٣ - على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب  
العمل به ابتداء من ١٥ أبريل سنة ١٩٠٤

صدر بمرأى عابدين في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير  
سنة ١٩٠٤)

(عباس حلمي)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظر

(مصطفى فهمي)

ناظر الحقانية

(ابراهيم فؤاد)

## قانون تحقيق الجنايات

### الكتاب الأول في التحقيق الابتدائي

#### الباب الأول (قواعد عمومية)

- ١ - لا يجوز توقيع العقوبات المقررة قانونا للجنايات والجناح والمخالفات الا بمقتضى حكم صادر من المحكمة المختصة بذلك
- ٢ - لاتقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة الا من النيابة العمومية عن الحضرة الخديوية.
- ٣ - مأمورية الضبطية القضائية التى من وظيفتها جمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى تؤدى بمعرفة مأمورى الضبطية القضائية وأعاونهم الذين تحت ادارتهم
- ٤ - يكون من مأمورى الضبطية القضائية فى دوائر اختصاصهم أعضاء النيابة  
وكلاء المديرات والمحافظات  
حكماءربوليس فى المديرات والمحافظات ووكلائهم  
رؤساء أقلام الضبط  
مأموروا المراكز والأقسام

معاونو المديرات والمحافظات  
معاونو البوليس والملاحظون  
رؤساء نقط البوليس  
نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية المصرية  
العمد والمشايخ الذين يقومون بالأعمال في حال غياب  
العمد أو حصول ما يمنعهم من القيام بالأعمال  
مشايخ الخفراء  
صولات البوليس (قانون نمرة ١٥ سنة ١٩٠٦)  
جميع الموظفين الخول لهم هذا الاختصاص بمقتضى أمر عال  
إما في محال معينة (١) أو بالنسبة لجرائم تتعلق بالوظائف  
التي يؤدونها (٢)

- (١) مرسى مطروح : ر. مخطوطة أولي (أ) (صفحة ٨٠)
- الواناب البحرية والداخلية والخارجية : ر. مخطوطة أولي (ب) (صفحة ٨٠)
- (٢) مفتشو مصلحة خفر السواحل : ر. مخطوطة ثانية (أ) (صفحة ٨٠)
- مفتشو مصلحة الآثار : ر. مخطوطة ثانية (ب) (صفحة ٨١)
- مأمورو السجون ووكلاؤهم الذين يفتدhem النيابة : ر. مخطوطة ثانية (ج) (صفحة ٨١)
- مفتشو الآلات البخارية : ر. مخطوطة ثانية (-) (صفحة ٨١)
- رؤساء الأقسام والمفتشون والمهندسون في السكك الحديدية : ر. مخطوطة ثانية (٥) (صفحة ٨١)
- مهندس المحاسن البلدى الاسكندرية المنوط بملاحظة الآلات البخارية : ر. مخطوطة ثانية (و) (صفحة ٨٢)
- مفتشو الصحة ومساوهم في مصلحة الصحة : ر. مخطوطة ثانية (ز) (صفحة ٨٢)
- موظفو وعاالج الجوارك : ر. مخطوطة ثانية (ح) (صفحة ٨٢)
- أمناء مخازن بعض المحطات : ر. مخطوطة ثانية (ط) (صفحة ٨٣)
- مباطرة بلدية الاسكندرية : ر. مخطوطة ثانية (ى) (صفحة ٨٣)

٥ - لا يجوز لأحد بغير أمر من المحكمة أن يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعامة ولا مخصصا للصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية إلا في الأحوال المبينة في القوانين أو في حالة تلبس الجاني بالجناية أو في حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الغرق

## الباب الثاني

### (في الضبطية القضائية)

٦ - يجب على كل من علم في أثناء تأدية وظائفه من موظفي الحكومة أو مأموري الضبطية القضائية أو مأموري جهات الإدارة بوقوع جريمة أن يخبر النيابة العمومية بذلك فوراً

٧ - وكذلك كل من عاين وقوع جريمة تخل بالأمن العام أو يترتب عليها تلف حياة إنسان أو ضرر للملكة يجب عليه أن يخبر بها النيابة العمومية أو أحد مأموري الضبطية القضائية ويجب عليه أيضاً في حالة تلبس الجاني بالجناية وفي جميع الأحوال الماثلة لها أن يحضر الجاني أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه وذلك إن كان ما وقع منه يستوجب القبض عليه احتياطاً

٨ - مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية هي رؤيته حال ارتكابها أو عقب ارتكابها بزهة يسيرة ويعتبر أيضاً أن الجاني شوهد متلبساً بالجناية إذا تبعه من وقعت عليه الجناية عقب وقوعها منه بزمن قريب

أو تبعته العامة مع الصياح أو وجد في ذلك الزمن حاملا لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى استدل منها على أنه مرتكب الجناية أو مشارك في فعلها

٩ - يجب على مأموري الضبطية القضائية أن يقبلوا التبليغات التي ترد اليهم في دائرة وظائفهم بشأن الجنايات والجرح والمخالفات وأن يبعثوا بها فورا الى النيابة العمومية بالمحكمة التي من خصائصها الحكم في ذلك

١٠ - ويجب عليهم وعلى مرؤوسهم أن يستحصلوا على جميع الايضاحات ويحروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي يصير تبليغها اليهم على الوجه المتقدم بيانه أو يعلمون بها بأي كيفية كانت وعليهم أيضا أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت الوقائع الجنائية ويحروا بجميع ذلك محضرا يرسل الى النيابة العمومية مع الأوراق الدالة على الثبوت

١١ - يجب على مأمور الضبطية القضائية في حالة تلبس الجاني بالجناية أن يتوجه بلا تأخير الى محل الواقعة ويحرر ما يلزم من الاضر ويثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت فيه ويسمع شهادة من كان حاضرا أو من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة وفاعلها

١٢ - ويجوز له أن يمنع الحاضرين عن الخروج من محل الواقعة أو عن التبعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر ويسوغ له أيضا أن يستحضر في الحال كل من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة

١٣ - وإذا خالف أحد من الحاضرين أمر المأمور المذكور بعدم الخروج أو التبعاد أو امتنع أحد ممن دعاهم عن الحضور يذكّر ذلك في المحضر

١٤ - تحكم محكمة المخالفات على من خالف فيما ذكر بالمادة السابقة بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً أو بغرامة لا تزيد عن جنيه مصرى ويكون حكمها بذلك بناء على المحضر السالف ذكره الذى يجب اعتباره حجة لديها

١٥ - إذا شوهد الجانى متلبساً بالجناية أو وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع الجناية منه أو على الشروع فى ارتكابها أو على وقوع جنحة سرقة أو نصب أو تعدّ شديد أو إذا لم يكن لاثم محل معين معروف بالقطر المصرى يجوز للمأمور الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل قوية على اتهامه وبعد سماع أقواله ان لم يأت بما يبرئه يرسله فى ظرف أربع وعشرين ساعة الى المحكمة التى من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف النيابة العمومية وتشرع النيابة فى استجوابه فى ظرف أربع وعشرين ساعة

١٦ - ويجوز أيضاً للمأمور الضبطية القضائية فى الحالة المبينة فى المادة السابقة أن يصدر أمراً بضبط المتهم واحضاره ان لم يكن حاضراً ويذكر ذلك فى المحضر

١٧ - يسلم الامر بالضبط والاحضار لأى محضر أو لآى مأمور من مأمورى الضبط والربط

١٨ - يجوز للمأمور الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية أن يدخل في منزل المتهم ويفتشه ويجب عليه أن يضبط كل مايجده في أى محل كان من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر أنه استعمل في ارتكاب الجناية ويمكن الوصول به الى كشف الحقيقة وعليه أن يحزر محضرا بما يحصل من هذه الاجراءات

١٩ - ويجب عليه أيضا أن يضبط الأوراق التي توجد بمحل المتهم

٢٠ - الأشياء التي تضبط توضع في حرز مغلق وتربط ويختتم عليها ويكتب على شريط من ورق داخل تحت الختم تاريخ المحضر المحرز بضبط تلك الاشياء وتذكر المادة التي حصل لاجلها الضبط

٢١ - الأشياء المضبوطة التي لا يطلبها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ ضبطها تصير ملكا للحكومة بلا احتياج الى حكم يصدر بذلك

٢٢ - اذا كان الشئ المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته فاللنيابة العمومية أن تبيعه بطريق المزاد العمومى متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق وفي هذه الحالة يكون لصاحبه أن يطالب في الميعاد المحدد في المادة السابقة بالثمن الذي يبيع به

٢٣ - يجوز للمأمورى الضبطية القضائية ولو في غير حالة التلبس أن يفتشوا منازل الاشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس اذا



وجدت أوجه قوية تدعو الى الاشتباه في أنهم ارتكبوا جريمة أو  
جريمة ولا يجب اجراء هذا التفتيش الا بحضور عمدة البلدة وأحد  
مشايخها أو بوجود الشيخ القائم بالاعمال في حال تغيب العمدة  
وشيوخ آخرون في المدن يجب أن يكون التفتيش بحضور شيخ القسم  
وشاهد واذا تحققت الشبهة على المتهمين جاز القبض عليهم وتسليمهم  
للنيابة

٢٤ - يجوز للمأمور الضبطية القضائية أن يستعين بمن يلزم من  
أهل الخبرة والاطباء وأن يطلب منهم تقريراً عن المواد التي تمكنهم  
صناعتهم من ايضاحها ويجب على من يستعين به منهم أن يحلف يمينا  
أمامه على أنه يبدي رأيه بحسب ذمته

٢٥ - اذا حضر أحد أعضاء النيابة العمومية في وقت مباشرة  
تحقيق صار البدء فيه بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية في حالة  
مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية فله أن يتمه أو يأذن للمأمور المذكور  
بإتمامه

٢٦ - يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية في حالة اجراء  
التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبطية القضائية  
ببعض الاعمال التي من خصائصه

٢٧ - اذا اقتضى الحال توجه مأموري الضبطية القضائية الى  
محل الواقعة لاجراء التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية  
يجب عليهم أن يخبروا النيابة العمومية بذلك

٢٨ - لمأمورى الضبطية القضائية فى أثناء مباشرتهم التحقيق فى حالة مشاهدة الجانى متلبسا بالجناية أو فى أثناء اجراء عمل مختص به بناء على توكيل أن يستعينوا بالقوة العسكرية مباشرة

### الباب الثالث

( فى اجراءآت التحقيق بالنيابة العمومية وفى الحبس الاحتياطى  
وفى الدعوى العمومية )

٢٩ - اذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدم لها أو محضر محرر بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أى اخبار وصل اليها وقوع جريمة فعليها أن تشرع فى اجراءآت التحقيق التى ترى لزومها لظهور الحقيقة سواء بنفسها أو بواسطة مأمورى الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدرها اليهم بذلك

٣٠ ( ١ ) - للنيابة العمومية الحق فى تفتيش منازل المتهمين بجناية أو جنحة أو انتداب أحد مأمورى الضبطية القضائية لذلك

( ب ) - يسوغ أيضا للنيابة العمومية أولمّن انتدبته من مأمورى الضبطية القضائية أن ينتقل فى مواد الجنايات والجناح الى الاماكن الأخرى التى يتضح من أمارات قوية تظهر فى التحقيق أنه قد أخفيت فيها أشياء تفيد فى كشف الحقيقة بشرط الحصول قبل ذلك على اذن بالكتابة من قاضى الامور الجزئية

( ج ) - يجوز للنيابة العمومية فى مواد الجنايات أو الجناح بعد حصولها على الاذن المذكور فى المادة السابقة أن تضبط لدى

مصلحة البوستة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات ولدى مصلحة التلغرافات كافة الرسائل البرقية متى رأت لذلك فائدة في ظهور الحقيقة

(د) - يصدر القاضي الجزئي الاذن المذكور في الفقرتين السابقتين بعد اطلاعه على أوراق الدعوى وسماعه ان رأى لزوما لذلك أقوال من يراد اجراء التفتيش في محلاته أو ضبط الاوراق والمحاطبات المتعلقة به

٣١ - يجوز للنيابة العمومية أن تسمع شهادة من ترى فائدة في سماع شهادته وأن تستعين بنحير ويجب على الشهود والنحير أن يحلفوا اليمين وذلك مع عدم الاخلال بما للنيابة من الحق في سماع أى شخص على سبيل الاستدلال وبدون حلف يمين متى رأت فائدة في ذلك

٣٢ - يجب أن يحضر مع عضو النيابة الذى يباشر التحقيق كاتب محرر محضرا بشهادة الشهود تحت ملاحظته وتراعى في ذلك أحكام المادة ٨٤

٣٣ - اذا لم يحضر الشاهد المكلف بالحضور على يد محضر أو أحد رجال الضبط أو حضر وامتنع عن الاجابة يعاقب بمقتضى مادتي ٨٥ و ٨٧ من هذا القانون

العقوبات المدونة في المادتين المذكورتين يصدر الحكم بها حسب الاصول المعتادة من قاضى الامور الجزئية في الجهة التى طلب حضور الشاهد فيها

٣٤ (١) - يجوز للمتهم وللدعى بالحق المدني أن يحضرا في كافة اجراءات التحقيق وللنيابة العمومية أن تجرى التحقيق في غيبتها متى رأت لزوم ذلك لاثبات الحقيقة

(ب) - لوكلاء الخصوم أن يحضروا مع مراعاة الشروط السابقة أثناء سماع شهادة الشهود واستجواب المتهم ولا يجوز لهم مع ذلك أن يتكلموا الا اذا أذن لهم المحقق

(ج) - يسمع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع ويصدر تحقيقه وتكتب أقواله في محضر كما تكتب شهادة الشهود

٣٥ - اذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس فللنيابة العمومية الحق في اصدار أمر بضبط واحضار المتهم الذي توجد دلائل قوية على اتهمه

وعليها أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تنفيذ الامر بالاحضار

٣٦ - ويجوز لها متى كانت الواقعة مما هو منصوص عليه في المادة السابقة وكانت القرائن كافية أن تصدر أمرا بحبس المتهم في الاحوال الآتية

أولا - اذا كان المتهم سلم الى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية عملا بالمادة ١٥ من هذا القانون

ثانيا - اذا لم يحضر المتهم بالرغم عن تكليفه بالحضور

ثالثا - اذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة جائزا أن يحكم من أجلها بالحبس مدة سنتين على الأقل أو كانت جنحة من الجرح المنصوص عليها في المواد ٨٨ و ١٢٠ و ١٤٨ و ١٦٢ و ١٩٢ و ٢٤٠ و ٢٤٩ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣١٠ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ من قانون العقوبات ولا يجوز للنيابة في الاحوال الأخرى أن تصدر أمرا بحبس المتهم الا بعد الاذن بذلك وكتابة من القاضي الجزئي ويجب أن يستجوب المتهم في ميعاد الأربع والعشرين ساعة التالية لتنفيذ الأمر بالحبس عليه

٣٧ - لا يكون الأمر بالحبس الصادر من النيابة بغير اذن من القاضي الجزئي نافذ المفعول الا لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة اذا كان مقبوضا عليه من قبل مالم تحصل النيابة في أثناء هذه المدة على اذن بالكتابة من القاضي الجزئي بامتدادها وللتمهم الحق في أن تسمع أقواله أمام القاضي وعليه أن يقدم بذلك طلبا للنيابة أو لمأمور السجن في اليومين التاليين للقبض عليه واذا سلم المتهم الى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه وأصدرت أمرا بحبسه تبتدىء هذه المواعيد من يوم تسليمه اليها

٣٨ - اذا صدر الأمر بالحبس بناء على الاذن به من القاضي الجزئي يجوز للتمهم اذا لم يكن استجوبه القاضي المذكور أن يعارض في هذا الأمر أمامه بتقديمه الى النيابة العمومية أو الى مأمور السجن طلبا بذلك في اليومين التاليين لحبسه ويجب الحكم في هذه المعارضة في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ هذا الطلب

٣٩ - كل أمر صادر بالحبس لا يكون نافذ المفعول الا لمدة أربعة عشر يوما ما لم يأذن القاضي الجزئي بامتداد هذه المدة

وللتهم الحق في أن تسمع أقواله عند التجديد بشرط أن يقدم بذلك طلبا قبل انتهاء مدة الاربعة عشر يوما بثلاثة أيام كاملة على الأقل

٤٠ - تراعى الأحكام المقررة في المواد ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١١١ والفقرة الأولى من المادة ١٠٣ في أوامر الضبط والاحضار وأوامر الحبس التي تصدرها النيابة العمومية بما خولت من السلطة المقررة في المادة ١٠٢

٤١ - للنياابة العمومية أن تفرج في أى وقت عن المتهم مؤقتا مع الضمانة ولقاضي الامور الجزئية أيضا أن يقرر بهذا الافراج كلما طلبت منه النيابة الاذن بامتداد السجن وتراعى في ذلك أحكام المواد ١١٠ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥

٤٢ (١) - اذا رأى للنياابة العمومية بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمرا بحفظ الأوراق ويكون صدور هذا الأمر في مواد الجنايات من رئيس النيابة العمومية أو من يقوم مقامه

(ب) - الامر الذى يصدر بحفظ الأوراق يمنع من العود الى اقامة الدعوى العمومية الا اذا ألغى النائب العمومى هذا الأمر في مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره أو اذا ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى أدلة جديدة على حسب ماهو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ١٢٧

٤٣ - اذا رأت النيابة العمومية أن جناية أو جنحة أو مخالفة ثابتة ثبوتاً كافياً على شخص واحد معين أو أكثر ترفع الدعوى للحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها

ومع ذلك يجوز لها في مواد الجنايات وفي جنح التزوير والتفالس والنصب والخيانة أن تحيل الدعوى على قاضى التحقيق اذا رأت لزوماً لذلك

٤٤ - اذا رفعت الدعوى الى المحكمة فالمتهم الذى صدر أمر بالقبض عليه وبجبه أن يطلب الافراج عنه من القاضى أو المحكمة التى رفعت اليها الدعوى ويحكم القاضى فى هذا الطلب أو تحكم المحكمة فيه بأودة المشورة بعد سماع أقوال النيابة العمومية ولا يجوز الطعن فى هذا الحكم

٤٥ - يجوز لدائرة الجنايات بمحكمة الاستئناف أن تقيم الدعوى العمومية على حسب ما هو مدون فى المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ( ن نمرة ٦ سنة ١٩٠٥ م )

## الباب الرابع

( فى الصلح فى مواد المخالفات )

٤٦ - يجوز الصلح فى مواد المخالفات الا فى الأحوال الثلاثة الآتية

أولاً - متى كان القانون قد نص على عقوبة للمخالفة غير عقوبة الغرامة

ثانياً - اذا كانت المخالفة من مخالفات اللوائح الخاصة بالمحلات العمومية

ثالثاً - اذا كان الشخص الذى وقعت منه المخالفة قد حكم عليه فى مخالفة أخرى أو دفع قيمة الصلح فى خلال ثلاثة الأشهر السابقة على وقوع المخالفة المنسوبة اليه

٤٧ - الشخص الذى تقع منه مخالفة ويريد أن يدفع قيمة الصلح عنها يجب عليه قبل الجلسة وعلى كل حال فى مدة ثمانية أيام من يوم علمه بأول عمل من الاجراءات فى الدعوى أن يدفع مبلغ ١٥ قرشاً مصرى يأخذ به قسيمة إما الى خزينة المحكمة وإما الى النيابة وإما الى أى مأمور من مأمورى الضبطية القضائية مرخص له بذلك من ناظر الحفائية

٤٨ - فى الاحوال التى يقبل فيها الصلح تنقضى الدعوى العمومية بدفع مبلغ الصلح

وعلى ذلك ليس لمن أضرت به المخالفة أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف منه مباشرة بل له فقط حق فى رفع دعوى مدنية بطلب التعويض

## الباب الخامس

( فى الشكاوى وفى المدعى بالحقوق المدنية )

٤٩ - الشكاوى التى لا يدعى فيها أربابها بحقوق مدنية تعد من قبيل التبليغات



٥٠ - ولا يعتبر المشتكى أنه مدع بحقوق مدنية الا اذا صرح بذلك في الشكوى أو في ورقة مقدمة بعدها أو اذا طلب في احدهما تعويضا ما

٥١ - كل شكوى أو ورقة تتضمن الدعوى من أحد بحصول ضرره ويصرح فيها بأنه مدع بحقوق مدنية يجب أن ترسل الى النيابة العمومية

٥٢ - يجوز للدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجناح أن يرفع دعواه الى المحكمة المختصة بها مع تكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها بشرط أن يرسل أوراقه الى النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام

٥٣ - يجب على المدعى بالحقوق المدنية أن يعين له محلا في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة المختصة بالحكم في دعواه اذا لم يكن مقيا فيها وان لم يفعل ذلك يعلن ما يلزم اعلانه اليه الى قلم كتاب المحكمة ويكون ذلك صحيحا

٥٤ - يجوز لكل من ادعى حصول ضرره من جناية أو جنحة أو مخالفة أن يقدم شكواه بهذا الشأن وقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية في أى حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة

٥٥ - يجوز للدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أى حالة كانت عليها بشرط أن يدفع الرسوم مع عدم الاخلال بالتعويضات التي يستحقها المتهم ان كان لها وجه

٥٦ - يكون الاجراء فيما يتعلق بالتضمينات في الاحوال التي تقضى فيها الشريعة الاسلامية بالدية بحسب الاحكام المقررة في الشريعة المذكورة انما لا تتبع هذه الاحكام الا في حق الاشخاص السارية عليهم

## الكتاب الثاني

في التحقيق بمعرفة أحد قضاة التحقيق

### الباب الاول

(في تعيين قاضي التحقيق)

٥٧ - اذا رأت النيابة العمومية في مواد الجنايات أو في جنح التزوير والتفالس والنصب والخيانة أن هناك فائدة في تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي تحقيق بالنظر لظروفها الخصوصية فيجوز لها في أي حالة كانت عليها الدعوى أن تخبر رئيس المحكمة الابتدائية وهو يتدب أحد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق

٥٨ - ومتى أحيلت الدعوى على هذا القاضي كان مختصا دون غيره بمباشرة تحقيقها فاذا كان أحد أعضاء النيابة العمومية أو أي مأمور من مأموري الضبطية القضائية قد ابتدأ في اجراءات التحقيق كان للقاضي الحق في اعادة ما يرى له غير مستوفى منها

٥٩ - يجوز للمتهم في كل الاحوال أن يرفع لقاضي التحقيق قبل استجوابه مسألة عدم اختصاصه بالدعوى أو عدم جواز سماعها بناء على أن الفعل المسند اليه لم يكن مستوجبا للعقوبة على حسب القانون

٦٠ - على قاضي التحقيق أن يحكم في ظرف أربع وعشرين ساعة في تلك المسائل الفرعية بعد تقديم أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية فيها بالكتابة وبعد سماع أقوال المدعى بالحقوق المدنية

٦١ - تجوز المعارضة من جميع الخصوم في الأمر الذي يصدر من قاضي التحقيق بالحكم في المسائل الفرعية المذكورة بشرط تقديمها في ظرف ثلاثة أيام من وقت اعلان الأمر المذكور

وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كاتب المحكمة وترفع بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية الى المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة ولايستأنف الحكم الذي يصدر من تلك المحكمة وتقديم المعارضة يوقف الاستجواب دون غيره من الاجراءات المتعلقة بالتحقيق

٦٢ - اذا طلبت محكمة الاستئناف اقامة دعوى عمومية فيقوم باداء وظائف قاضي التحقيق من تعينه لذلك من أعضائها ويجوز لمن تعينه محكمة الاستئناف من أعضائها لهذا الغرض أن ينتدب لاجراءات التحقيق أحد قضاة المحكمة الابتدائية التي يلزم استيفاء تلك الاجراءات في دائرتها

## الباب الثاني ( في الأدلة والبراهين )

٦٣ - يستصحب قاضى التحقيق فى جميع اجراءاته كاتباً يمضى معه المحاضر ويحفظ الأوامر والأوراق

### ( الفصل الأول - فى الأدلة المحسوسة )

٦٤ - يجب على قاضى التحقيق أن يثبت حالة الشئ أو الانسان الذى وقعت عليه الجناية وأن يجمع كافة الأدلة المحسوسة التى بها يمكن الوصول الى معرفة الجانى ومعرفة درجة الجناية

٦٥ - اذا استلزم اثبات الحالة الاستعانة بطبيب أو أحد من أهل الفن فيجب على قاضى التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته

٦٦ - اذا اقتضى الحال اجراء التحرى أو اثبات الحالة بدون حضور قاضى التحقيق بسبب ضرورة بعض أعمال تحضيرية أو تجارب متكررة أو باى سبب آخر فيجب على القاضى المذكور أن يصدر أمراً بذلك تذكر فيه الأسباب وتبين أنواع اثبات الحالة وأنواع التحقيق مع تعيين ما يراد اثبات حالته أو تحقيقه

٦٧ - يجب على الأطباء ورجال الفن أن يحلفوا يميناً أمام قاضى التحقيق على ابداء رأيهم بحسب الذمة ويقدموا تقريراً بالكتابة توضع عليه امضاؤهم ويرفق بأوراق التحقيق لاعتباره على حسب الاقتضاء

٦٨ - يجب على قاضى التحقيق أن يجمع كافة البراهين التى تثبت أن الأشياء والأوراق والكتابات المتعلقة بالواقعة الجنائية هى بعينها ويسوغ له أيضا أن ينتقل الى منزل المتهم سواء طالب منه ذلك أو من تلقاء نفسه ليفتش فيه عن الأوراق وعن جميع مايرى حصول فائدة منه لظهور الحقيقة

٦٩ - ويسوغ أيضا لقاضى التحقيق أن ينتقل الى الاماكن الأخرى التى يغلب على ظنه اخفاء شئ فيها مما ذكر فى المادة السابقة

٧٠ - يجوز لقاضى التحقيق أن يضبط فى مصلحة البوسطة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات وأن يضبط فى مصلحة التلغرافات كافة التلغرافات التى يرى حصول فائدة منها لظهور الحقيقة ويكون ذلك بناء على أمر مشتمل على الاسباب المبني عليها

٧١ - اذا لزم اجراء التفتيش فى جهة خارجة عن المدينة المقيمة بها المحكمة من الجهات الداخلة فى دائرة اختصاص المحكمة المذكورة يجوز لقاضى التحقيق أن يكلف أحد مأمورى الضبطية القضائية باجراء التفتيش والأعمال المذكورة فى مادتي ٦٨ و ٦٩ أما اذا كانت الجهة المقتضى اجراء التفتيش فيها خارجة عن دائرة اختصاص تلك المحكمة فلقاضى التحقيق أن يطلب من رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الكائنة فى دائرتها الجهة المذكورة أن يباشر الأعمال المتقدم ذكرها ويسوغ لرئيس النيابة المذكور اذا اقتضى الحال ذلك أن ينتدب لاجراء التفتيش أحد مأمورى الضبطية القضائية

٧٢ - الأصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية بشأن تحقيق عين الأوراق التي تحصل عليها المضاهاة في مواد التزوير والاقرار بصحتها تتبع أيضا في التحقيقات الجنائية

### ( الفصل الثاني - في الاثبات بالبينة )

٧٣ - يجوز لقاضي التحقيق أن يسمع شهادة من يرى لزوم سماع شهادته من الشهود على الوقائع التي تثبت ارتكاب الجناية وأحوالها واسنادها للمتهم أو براءة ساحته منها أو يتوصل بها الى اثبات ذلك

٧٤ - الشهود الذين يرى لقاضي التحقيق من تلقاء نفسه لزوم سماع شهادتهم يكلفون بالحضور أمامه على يد محضر أو أحد رجال الضبط بناء على أمر يصدر منه

ويجوز للقاضي المذكور في كل الاحوال أن يسمع شهادة من يحضر له باختياره بدون سبق تكليفه بالحضور

٧٥ - يجب على قاضي التحقيق أن يسمع شهادة كل شاهد طلب أحد أعضاء النيابة العمومية مباشرة حضوره وأن يأمر بطلب حضور كل شاهد طلب المتهم استشهاده

ويجب عليه أيضا أن يسمع شهادة الشهود الذين يكلفهم بالحضور المدعى بالحقوق المدنية

٧٦ - ومع ذلك اذا كلف مباشرة أحد أعضاء النيابة العمومية أو المدعى بالحقوق المدنية الشهود بالحضور فتعين اليوم لسماع شهادتهم

يكون بمعرفة قاضي التحقيق انما يجب على القاضى المذكور فى كل الاحوال أن يشرع فى سماع شهادة الشهود وفى التحقيق فى أقرب وقت على قدر الامكان ولا يسوغ له أن يؤخر سماع شهادة الشهود الى ميعاد يتجاوز ثمانية أيام

٧٧ - اذا حصل تكليف الشهود بالحضور بناء على طلب المتهم أو بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية جاز لقاضى التحقيق أن يطلب من كلفهم بالحضور منهما بيان الاسئلة التى يرام توجيهها اليهم وأن يحكم بعد ذلك بأمر يصدر منه بصرف النظر عن الاستشهاد المطلوب وللخصم المعارضة فى ذلك الأمر فى ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تبليغه اليه وتقدم المعارضة المذكورة الى المحكمة الابتدائية فى أودة المشورة

٧٨ - تسمع شهادة كل واحد من الشهود على انفراده بغير حضور الباقي لكن تجوز مواجهة بعضهم البعض الآخر بعد ذلك ويكون سماع الشهادة على وجه العموم فى جلسة علنية ومع ذلك يجوز لقاضى التحقيق أن يأمر بسماعها فى جلسة سرية مراعاة لاحقاق الحق أو لآداب أو لظهور الحقيقة

٧٩ - يجب على الشهود أن يحلفوا يميناً على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون غيره انما يجوز لقاضى التحقيق أن يسمع على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين شهادة من يصح تجريجه من الشهود بمقتضى ما هو مقرر فى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية

٨٠ - يجب على قاضي التحقيق أن يطلب من كل واحد من الشهود أن يبين اسمه ولقبه وسنه وصنفته ومحل سكنه

٨١ - يحضر المتهم في الجلسة ويجوز له أن يوجه الى الشهود الاسئلة التي يرى له لزوم توجيهها اليهم سواء كان بنفسه أو بواسطة المدافع عنه

ويحضر في الجلسة أيضا أحد أعضاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية

٨٢ - يجوز لقاضي التحقيق أن يسمع شهادة شهود بغير حضور المتهم ولا أحد من أعضاء النيابة العمومية ولا المدعى بالحقوق المدنية اذا رأى لزوما لذلك انما تعتبر الشهادات التي تسمع على هذا الوجه أنها على سبيل الاستدلال فقط ولا تنلى في أثناء المرافعة الا بعد سماع شهادة الشهود في الجلسة العلنية

٨٣ - يكتب الكاتب المعين مع قاضي التحقيق أجوبة الشهود وشهاداتهم بغير تحشير بين السطور وان حصل شطب أو تخريج فيصدق عليه القاضي والكاتب والشهود ويضع على جميع ذلك كل منهم امضاءه والا فلا يعتبر ولا يعمل به

٨٤ - يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه واقراره بانه مصر عليها فان امتنع عن وضع امضاءه أولم يمكنه وضعه يذكر ذلك في الشهادة وفي كل الأحوال يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على كل صحيفة منها



٨٥ - يجب على كل من دعى للحضور أمام قاضى التحقيق لتأدية شهادة أن يحضر بناء على الطلب المحرر اليه والا يصدر القاضى المذكور بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية حكما اتمائيا لا يستأنف بالزامه بدفع غرامة لاتزيد عن جنيه مصرى ويكلف بالحضور ثانيا بمصاريف من طرفه فان تأخر عن الحضور فى المرة الثانية يحكم عليه بغرامة لاتزيد عن أربعة جنيهات مصرية ويجوز اصدار أمر بضبطه واحضاره

٨٦ - الشاهد الذى تأخر عن الحضور أولا وحكم عليه بالغرامة تجوز اقالته منها بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية اذا حضر بعد تكليفه مرة ثانية وأبدى لقاضى التحقيق أعتارا مقبولة

٨٧ - اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة على الاسئلة التى يوجهها اليه قاضى التحقيق جاز أن يحكم عليه هذا القاضى بناء على طلب النيابة العمومية بغرامة لاتزيد عن أربعين جنينا مصريا أو بالحبس مدة لاتزيد عن أربعة عشر يوما فى مواد الجنيح ولا عن شهرين فى مواد الجنايات ويجوز استئناف هذه الأحكام أمام المحكمة الابتدائية ويحصل التقرير بالاستئناف فى قلم كتاب هذه المحكمة فى المواعيد القانونية وعلى حسب الطرق المعتادة

ولا تسرى أحكام هذه المادة على الاشخاص المعفين من تأدية الشهادة فى الأحوال المبينة فى المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات

٨٨ - اذا كان الشاهد مريضاً أو له مانع عن الحضور يجب على قاضى التحقيق أن يتوجه الى محله لسمع شهادته ويخبر بذلك النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم ويكون لهم الحق فى الحضور بأنفسهم عند سماع شهادة الشاهد المذكور أو بواسطة وكلاء عنهم ولهم أيضاً أن يوجهوا اليه الاسئلة التى يرى لهم لزوم توجيهها اليه كما ذكر فى المواد السابقة انما لقاضى التحقيق الاجراء بموجب الحق الذى له بمقتضى المادة ٨٢ من هذا القانون

٨٩ - اذا كان الشاهد مقياً خارج دائرة اختصاص المحكمة يجوز لقاضى التحقيق فى الحالة المبينة فى المادة السابقة وفى غيرها من الاحوال أن يوكل فى سماع الشهادة رئيس النيابة العمومية بالمحكمة المقيم بدائرتها الشاهد المذكور

٩٠ - فاذا كان الشاهد مقياً بدائرة المحكمة ولكن فى جهة بعيدة عن مركزها يجوز لقاضى التحقيق فى كل الأحوال أن ينتدب أحد مأمورى الضبطية القضائية لسمع شهادته متى رأى أن الأحوال تسمح بذلك

٩١ - يجب على قاضى التحقيق فى الأحوال التى يوكل فيها غيره فى اجراء بعض تحقيقات أو سماع شهادة شاهد أن يعين الاجراءات اللازمة اجرائها والوقائع التى يلزم استشهاد الشاهد عليها

٩٢ - كافة القواعد والأصول المقررة قانوناً فيما يتعلق بالشهود فى المواد المدنية تتبع فى المواد الجنائية الا اذا وجد نص يخالف ذلك

### الباب الثالث

( في الطرق والاجراءات الاحتياطية التي يلزم اتخاذها في حق المتهم )

٩٣ - اذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور أو اذا كانت المادة المتهم بها من قبيل الميين في المادة ١٥ من هذا القانون جاز لقاضي التحقيق أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره وعلى القاضي المذكور في هذه الحالة أن يستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة بالاكث من وقت تنفيذ الامر المتقدم ذكره

٩٤ - اذا تبين بعد الاستجواب أو في حالة هرب المتهم أو عدم حضوره أن الشبهات كافية وكانت الجناية أو الجنحة تستوجب العقاب بالحبس أو عقابا آخر أشد منه جاز لقاضي التحقيق أن يصدر في الحال أو عقب ذلك أمرا بسجن المتهم ويجب عليه اذ ذاك أن يستجوب المتهم في ظرف أربع وعشرين ساعة أو أن يبدل أمر الضبط والاحضار بأمر بسجنه

٩٥ - يلزم أن يكون الأمر بالضبط والاحضار ممضى ومختوما من أصدره ومشتملا على اسم المتهم بالايضاح الكافي على قدر الامكان ومشتملا أيضا على موضوع التهمة وعلى التنبيه على من يكون حاملا له من المحضرين أو من مأموري الضبط والربط بأن يقبض على المتهم ويحضره أمام قاضي التحقيق ويلزم أن يكون مؤرخا

٩٦ - اذا تعذر احضار المتهم فورا أمام قاضي التحقيق بسبب بعد المسافة أو ضيق وقت ضبطه يصير ايداعه مؤقتا في محل مأمون من

السجن منفردا عن الأشخاص المحكوم عليهم أو الأشخاص المسجونين بناء على أوامر صادرة بذلك

٩٧ - يجب اطلاع المتهم على أصل الأمر الصادر بضبطه واحضاره عند تنفيذ هذا الأمر ويجب تسليمه صورة منه مالم يكن مجبوسا احتياطا على حسب ماهو مقرر في المادة السابقة وفي هذه الحالة تسلم الصورة الى مأمور السجن بعد أن يوقع على الاصل بالاستلام

٩٨ - لا يجوز لقاضي التحقيق أن يصدر أمرا بالسجن في الاحوال التي تقتضى ذلك الا بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية وعلى العضو المذكور أن يبدى أقواله وطلباته بعد اطلاعه على التحقيق

٩٩ - يلزم أن يكون الأمر بالسجن مشتملا على البيانات التي يشتمل عليها الأمر بالضبط والاحضار وينبه فيه على مأمور السجن باستلام المتهم ووضعه في الحبس

١٠٠ - يجب اطلاع المتهم على أصل الامر الصادر بسجنه عند القبض عليه وتسليم الصورة لمأمور السجن بعد توقيع على الاصل بالاستلام

١٠١ - لا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحضار أو أوامر السجن بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها مالم يؤشر عليها قاضي التحقيق أو رئيس النيابة العمومية تأشيراً جديداً مؤرخاً

١٠٢ - يجوز لقاضي التحقيق في كل الأحوال أن يأمر بعدم مخالطة المتهم المحبوس لغيره من المسجونين وبأن لا يزوره أحد ومع ذلك فللمتهم الحق في أن يتحدث مع المحامي عنه على انفراد

١٠٣ - يجوز لقاضي التحقيق في كل وقت أن يصدر أمرا بالغاء أمر صدر منه لكن اذا كان الامر المقصود الغاؤه صادرا بسجن المتهم يجب على القاضي أن يسمع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية قبل ذلك

١٠٤ - يجوز للتهم في أى وقت شاء أن يطلب الافراج عنه مؤقتا ويرفع هذا الطلب الى قاضي التحقيق الذى يحكم فيه بناء على مايبديه أحد أعضاء النيابة العمومية بالكتابة وذلك بعد سماع أقوال المتهم وأقوال العضو المذكور

ولا يفرج عن المتهم الا بعد أن يعين محلا له في الجهة الكائن بها مركز المحكمة ان لم يكن مقيما فيها وبعد تعهده بأن يحضر في أوقات تحقيق الدعوى وتنفيذ الحكم بمجرد طلبه لذلك

١٠٥ - تجوز المعارضة في الامر الذى يصدر من قاضي التحقيق في الحالة المبينة في العبارة الاخيرة من المادة ١٠٣ وفي الحالة المبينة في المادة ١٠٤ أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة ولا يقبل التظلم من الحكم الذى يصدر في تلك المعارضة

ويكون حصول تلك المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة ويتبدئ هذا الميعاد بالنسبة لأعضاء

النيابة العمومية من وقت صدور الامر من قاضى التحقيق أما بالنسبة  
للمتهم فيبتدىء من وقت اعلانه اليه

١٠٦ - اذا رفض طلب الافراج بناء على المعارضة أو بغير  
حصول معارضة فى الميعاد المقرر فى القانون فلا يجوز للمتهم تجديده مرة  
ثانية غير أنه يسوغ لقاضى التحقيق فى كل الاحوال أن يأمر بناء على  
التماس المتهم أو من تلقاء نفسه بالافراج عن المتهم المذكور ويكون  
صدور الأمر بذلك بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية  
وبناء على ما يبيده بالكتابة

١٠٧ - لا يقبل من المدعى بالحقوق المدنية طالب حبس المتهم  
ولا تسمع منه أقوال فى المناقشات المتعلقة بالافراج عنه

١٠٨ - يجب حتما فى مواد الجرح الافراج عن المتهم بالضمان  
بعد آخر استجوابه بثمانية أيام اذا كان له محل ولم يسبق الحكم عليه  
بالحبس أكثر من سنة

١٠٩ - وأما فى الجنايات فالافراج مؤقتا ليس بواجب حتما  
لكن لقاضى التحقيق أن يأمر به مع اشتراط الضمان

١١٠ - اذا صدر أمر بالافراج بالضمان فبلغ الضمان يقدره قاضى  
التحقيق أو تقدره المحكمة عند الحكم منها فى التظلم من أمر ذلك القاضى  
وينحصر فى حالة الحكم على المتهم لدفع ما يأتى بترتيبه

أولا - المصاريف التى صرفتها الحكومة

ثانيا - المصاريف التي دفعها معجلا المدعى بالحقوق المدنية  
ثالثا - الغرامة

وخلاف ذلك ينبغي أن يكون من ضمن مبلغ الضمان مبلغ مقدّر  
في الامر أو الحكم يخصص لدفع ما يأتى على حسب ترتيبه  
أولا - مصاريف تنفيذ الحكم غير الغرامة وغير المصاريف التي  
صرفت قبل انعقاد الجلسة

ثانيا - الجزاء على تخلف المتهم عن الحضور أمام القاضى أو المحكمة  
١١١ - اذا لم ينته التحقيق فى ظرف ثلاثة شهور من يوم القبض  
على المتهم وسجنه وجب رفع الامر بالسجن للمحكمة الابتدائية بناء على  
تقرير من قاضى التحقيق أو على طلب المتهم

وتقرر المحكمة حال انعقادها بهيئة أودة مشورة وبعد سماع أقوال  
النيابة العمومية ما اذا كان هناك وجه للاستمرار فى التحقيق مع اطالة  
مدة السجن الاحتياطى أو مع الافراج المؤقت عن المتهم بالضمان  
أو صرف النظر عن محاكمته والافراج عنه قطعيا

١١٢ - اذا خرجت القضية من يد قاضى التحقيق يرفع طلب  
الافراج الى المحكمة الابتدائية وهى تحكم فى ذلك الطلب فى أودة المشورة  
بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية ولا يقبل التظلم من الحكم  
الذى يصدر منها

١١٣ - اذا صدر أمر بالافراج عن المتهم ثم تقوّت دلائل  
الشبهة جاز فى كل الاحوال اصدار أمر آخر بحبس المتهم المذكور ثانيا

ويصدر الامر بالحبس في هذه الحالة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية من قاضى التحقيق أو من قاضى أو رئيس المحكمة المرفوعة اليها الدعوى

١١٤ - اذا دعى المتهم بالطرق القانونية للحضور بعد الافراج عنه مؤقتا ولم يحضر أمام قاضى التحقيق أو المحكمة على حسب الاحوال جاز اصدار أمر بسجنه والحكم عليه أيضا بدفع غرامة لا تزيد عن خمسة جنيهات مصرية

١١٥ - اذا أفرج عن متهم بجناية افراجا مؤقتا يجب في كل الأحوال القبض عليه وحبسه بناء على الامر الذى يصدر من قاضى التحقيق باحالته على المحكمة الابتدائية الجنائية<sup>(١)</sup>

### الباب الرابع<sup>(٢)</sup>

( في قفل التحقيق وفي الأوامر التى تصدر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وفي الاحالة )

١١٦ - اذا رأى لقاضى التحقيق أن الواقعة ليست جنائية ولا جنحة ولا مخالفة فيحكم بأمر يصدر منه بأنه لاوجه لاقامة الدعوى ويفرج فوراً عن المتهم ان كان محبوبا وفي ظرف أربع وعشرين ساعة يرسل الامر المذكور لقلم النيابة العمومية ويعلن للدعى بالحقوق المدنية

(١) ر . قانون نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٦ (صفحة ١٠٠)

(٢) ر . قانون نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٩ (صفحة ١٠٤)



للعارضة فيه ان أراد بالكيفية وفي المواعيد المقررة لذلك بمادتي ١٢٢ و ١٢٤ من هذا القانون

١١٧ - اذا رأى القاضى المذكور أن الواقعة ليست الا مجرد مخالفة يحيل المتهم على محكمة المخالفات ويأمر بالافراج عنه ان كان محبوسا

١١٨ - أما اذا رأى أن الواقعة تعد جنحة فيحيل المتهم على محكمة الجنح واذا كانت الجنحة في هذه الحالة تستوجب العقاب بالحبس وكان المتهم مسجوناً فيصير ابقاؤه في السجن مؤقتاً أما اذا كانت الجنحة لا تستوجب العقاب المذكور فيفرج عنه بغير ضمان بشرط أن يحضر أمام المحكمة عند طلبه أو تكليفه بالحضور أو التنبيه عليه بذلك

١١٩ - اذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة من قبيل الجنايات يحيل المتهم على محكمة الجنايات

١٢٠ - الاوامر التى تصدر من قاضى التحقيق بالاحالة على احدى المحاكم يجب فى جميع الاحوال أن تذكر فيها مواد القانون المبينة عليها التهمة

١٢١ - على قاضى التحقيق أن يرسل الى النيابة العمومية الأمر الصادر بالاحالة وأوراق الدعوى والأوراق الدالة على الثبوت فى ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ الأمر المذكور وعلى الكاتب أن يخبر به المتهم وان وجد مدع بمحقوق مدنية فيعلن اليه أيضاً

١٢٣ - ويجوز لأعضاء النيابة العمومية دون غيرهم المعارضة في الأمر الصادر بالاحالة متى اقتضى الحال ذلك مراعاة للقانون وتكون المعارضة منهم بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمان وأربعين ساعة من يوم ارسال الأمر بالاحالة

١٢٣ - اذا لم تحصل المعارضة من النيابة العمومية وجب عليها أن تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة بالدعوى على حسب ماتدقن في الأمر الصادر بالاحالة

١٢٤ - فان حصلت المعارضة من النيابة العمومية في الأمر الصادر بالاحالة وجب عليها أن تقدمها الى المحكمة الابتدائية في ظرف ثلاثة الأيام التالية لليعاد المقرر في المادة ١٢٢ وعلى المحكمة أن تحكم في المعارضة على الفور حكماً قطعياً لا يقبل الطعن فيه ويكون حكمها في ذلك في أودة مشورتها بدون حضور أحد من الخصوم بناء على مايبديه أحد أعضاء النيابة العمومية وعلى مايقدمه المدعى بالحقوق المدنية والمتهم من التقارير إن قدماً شيئاً من ذلك

١٢٥ - لايسوغ للقاضي الذي حكم بأودة المشورة في المعارضة في أمر بالاحالة أن يكون من ضمن الدائرة التي تحكم في الموضوع

١٢٦ - تقديم المعارضة يجعل الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل ويجوز للمحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة أن تصدر أمراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى اذا اقتضى الحال ذلك والاتحصيل المتهم فوراً على المحكمة التي يرى لها اختصاصها بالحكم في الدعوى

١٢٧ - الامر الصادر من قاضى التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو من المحكمة بناء على المعارضة المرفوعة أمامها لا يمنع من الشروع ثانيا فيما بعد فى اتمام اجراءات الدعوى اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فى الدعوى وتعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والاوراق والمحاضر التى لم يمكن عرضها لقاضى التحقيق أو للمحكمة عند رفع المعارضة لها ويكون من شأنها تقوية البراهين التى وجدت أولا ضعيفة أو زيادة الايضاح المؤدى لاثبات الحقيقة

### الكتاب الثالث

## فى محاكم المواد الجنائية

### الباب الأول

#### (فى محكمة المخالفات)

١٢٨ - يحكم قاضى الامور الجزئية فى الافعال المعتبرة قانونا مخالفات فان لم يوجد فأمور من مأمورى الضبطية القضائية يعين لذلك بأمر عال بناء على طلب ناظر الحفائية

وكذلك ان لم يوجد أحد من أعضاء النيابة العمومية فيقوم بأداء وظيفته بمحكمة المخالفات مأمور من مأمورى الضبطية القضائية ينتدبه النائب العمومى

١٢٩ - تحال القضايا على القاضي بأمر يصدر من قاضي التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور أمامه من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية

١٣٠ - يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة بميعاد يوم كامل بالأقل خلاف مواعيد مسافة الطريق وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تقضى بالعقوبة

١٣١ - يجوز لقاضي المخالفات في كل الاحوال بناء على طلب أحد الخصوم أو أحد أعضاء النيابة العمومية أن يأمر قبل انعقاد الجلسة بإجراء جميع الانبئات والتحقيقات المختصرة التي تستلزم السرعة

١٣٢ - اذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور ولم يرسل وكلاء عنه في اليوم المعين بورقه التكليف يحكم في غيبته

١٣٣ - تقبل المعارضة في الحكم الصادر غيابيا في ظرف ثلاثة الأيام التالية لاعلان الحكم المذكور خلاف مواعيد مسافة الطريق ويجوز اعلان ذلك الحكم بملخص على النموذج الذي يقرره ناظر الحاقانية وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كاتب المحكمة وتستلزم التكليف بالحضور في أقرب جلسة يمكن نظرها فيها ويجب اعلان تلك المعارضة للمدعى بالحقوق المدنية قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة

وتعتبر المعارضة كأن لم تكن اذا لم يحضر المعارض

ولا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية

١٣٤ - يتلو الكاتب أوراق التحقيق ماعدا محاضر شهادة الشهود التي لا يصح ذكرها في المرافعة الا بعد سماع الشهادة ثم يقدم أحد أعضاء النيابة العمومية طلباته وبعد ذلك يسأل القاضي المتهم عما اذا كان معترفا بارتكاب الفعل المسند اليه أم لا فان أجاب بالايجاب يحكم بغير مناقشة ولا مرافعة وأما اذا أجاب بالسلب فيشرح العضو المذكور التهمة ويقدم المدعى بالحقوق المدنية أقواله وطلباته الختامية ثم تسمع شهادة شهود الاثبات ويكون توجيه الاسئلة للشهود من ذلك العضو أولا ثم من المدعى بالحقوق المدنية ثم من المتهم ويجوز للعضو السابق ذكره وللدعى بالحقوق المدنية أن يستجوبا الشهود المذكورين مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن أسئلة المتهم

١٣٥ - وبعد سماع شهادة شهود الاثبات يبدى المتهم أوجه المدافعة ويصير طلب شهود النفي واستجوابهم بمعرفة المتهم أولا ثم بمعرفة من يكون حاضرا من أعضاء النيابة العمومية وبعده بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية ويجوز للمتهم أن يوجه للشهود المذكورين أسئلة مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن الاسئلة التي وجهها اليهم من كان حاضرا من أعضاء النيابة العمومية أو المدعى بالحقوق المدنية

وبعد سماع شهادة شهود النفي يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية أن يطلب سماع شهادة شهود اثبات غير الشهود الأول وأن يطلب حضور الشهود الأول المذكورين لايضاح أو تحقيق الوقائع التي أدى شهود النفي شهادتهم عنها

١٣٦ - يجوز للقاضي في أى حالة كانت عليها الدعوى أن يوجه للشهود أى سؤال يرى له لزوم توجيهه اليهم لظهور الحقيقة أو يأذن للخصوم بذلك

ويجب عليه منع توجيه أسئلة للشاهد لا يكون لها تعلق بالدعوى ولا جائزة القبول

ويجوز له أيضا أن يمتنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع يرى له أنها واضحة وضوحا كافيا

ويجب عليه أن يمنع عن الشاهد كل كلام بالتصريح أو التلميح وكل إشارة مما يترتب عليه اضطراب أفكاره أو تخويفه وعليه أيضا أن يمنع توجيه أى سؤال مخالف للأداب أو مخل بالشرف اذا لم يكن له تعلق بوقائع الدعوى أو بوقائع أخرى تتوقف عليها معرفة حقيقة وقائع الدعوى

١٣٧ - لا يجوز استجواب المتهم الا اذا طلب ذلك فان طلبه يستجوبه أولا المدافع عنه ثم من يكون حاضرا من أعضاء النيابة العمومية ثم المدعى بالحقوق المدنية

واذا ظهر في أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم ايضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة فيطلب القاضي منه الالتفات اليها ويرخص له بتقديم تلك الايضاحات

١٣٨ - بعد سماع شهادة شهود الاثبات وشهود النفي يجوز لمن يكون حاضرا بالجلسة من أعضاء النيابة العمومية وللدعى بالحقوق

المدينة وللتهم أن يتكلم الا أنه يلزم في كل الاحوال أن يكون المتهم آخر من يتكلم ويلزم أن يبين في محضر الجلسة أن الاجراءات السالف ذكرها صار امتيافاؤها

١٣٩ - تعتمد في مواد المخالفات التي تقع فيما يتعلق بأوامر الضبطية المحاضر التي يحررها المأمورون المختصون بذلك الى أن يثبت مايفيها

١٤٠ - تكليف الشهود بالحضور يكون بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية أو أحد أعضاء النيابة العمومية أو المتهم

١٤١ - اذا كلف أحد الشهود بالحضور وتخلف عنه جاز الحكم عليه بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية بدفع غرامة لاتزيد عن خمسين قرشا مصريا في أول مرة ثم يكلف بالحضور ثانيا فان تأخر أيضا جاز القبض عليه واحضاره قهرا والحكم عليه بغرامة لاتزيد عن جنيه مصرى أو بالحبس مدة لاتزيد على ثلاثة أيام

١٤٢ - اذا حضر في ثانی مرة بناء على تكليفه بذلك من حكم عليه من الشهود بدفع غرامة بسبب تخلفه عن الحضور في أول مرة وأبدى أعذارا صحيحة جاز اعفاؤه من الغرامة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية

١٤٣ - ومع ذلك اذا رأى القاضى أن حضور الشاهد لم يكن ضروريا لظهور الحقيقة جاز له في كل الاحوال أن يصرف النظر عن حضوره ويستمر في التحقيق من وقت تخلفه في أول مرة وفي هذه

الحالة يجوز الطعن في الحكم الصادر على الشاهد ويكون ذلك بالطرق المعتادة المتعلقة بالمعارضة

ويقبل الاستئناف في كل الأحوال في الأحكام الصادرة على الشهود بمقتضى المادتين السابقتين والمادة الآتية

١٤٤ - اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة أمام المحكمة يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن جنيهه مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً

١٤٥ - يجب على الشهود الذين تجاوز سنهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا يمينا على أنهم يقولون الحق ولا يشهدون بغيره وإلا كانت العمل لاغيا

١٤٦ - يدون الكاتب أسماء الشهود وألقابهم وصناعة ومحل اقامة كل منهم وخلاصة أقواله

فاذا كانت الواقعة مما يجوز أن يحكم من أجلها بعقوبة غير الغرامة والتعويضات والرد والمصاريف يدون الكاتب شهادة الشهود بتمامها ويصدق القاضى على عبارتها وتحفظ مع أوراق الدعوى

١٤٧ - اذا رأى أن الواقعة غير ثابتة أولا تعد مخالفة وليست فيها شبهة جنحة ولا جنائية يحكم القاضى ببراءة المتهم ويجوز له مع ذلك أن يحكم في التعويضات التى قد يطلبها الخصوم بعضهم من بعض

١٤٨ - اذا رأى القاضى وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنائية أو جنحة يحكم بعدم اختصاصه ويرسل الاوراق للنيابة العمومية



لتعمل بمقتضى أحكام الباب الثالث من الكتاب الأول من هذا القانون

١٤٩ - كل حكم صادر بعقوبة يجب أن يكون مشتملا على بيان الواقعة المستوجبة للحكم بالعقوبة وأن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه وإلا كان باطلا

١٥٠ - لا يحكم القاضى فى التعويضات إلا اذا كانت لا تزيد عن النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى الحكم فيه نهائيا

١٥١ - يجب اصدار الحكم فى الجلسة التى حصلت فيها المرافعة أو فى الجلسة التالية لها بالاكثر

١٥٢ - يجب على كاتب الجلسة أن يجرى امضاء نسخة الحكم الاصلية فى اليوم التالى ليوم النطق به

١٥٣ - كل حكم صادر فى مخالفة يجوز استئنافه من المحكوم عليه اذا كان مشتملا على عقوبات أخرى غير الغرامة أو التعويضات أو الرد أو المصاريف ويجوز استئنافه أيضا من النيابة العمومية اذا طلبت الحكم بتلك العقوبات الأخرى ولم يحكم القاضى بها

وفى عدا الأحوال السابقة لا يجوز استئناف الحكم لمن المحكوم عليه أو من النيابة العمومية إلا بسبب خطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها

١٥٤ - يطلب الاستئناف بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة فى ظرف ثلاثة الأيام التالية لصدور الحكم المستأنف اذا كان بمواجهة

الخصوم وأما إذا كان صادرا في الغيبة ففي ظرف ثلاثة الأيام التالية لانقضاء ميعاد المعارضة

ويرفع الاستئناف للحكمة الابتدائية ما لم ينص على خلاف ذلك وتكلف النيابة العمومية الخصوم بالحضور الى تلك المحكمة في ميعاد ثلاثة أيام كاملة

ويكون الاجراء أمام المحكمة المذكورة بمراعاة الاصول والقواعد المقررة في الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا الكتاب

١٥٥ - الأحكام الصادرة بالغرامة وبالمصاريف تكون واجبة التنفيذ فورا ولو مع حصول استئنافها

وكذلك الحال اذا كانت صادرة بالحبس إلا اذا قدم المتهم كفالة بأنه اذا لم يستأنف الحكم لا يفر من تنفيذه عند انقضاء مواعيد الاستئناف وانه اذا استأنفه يحضر في الجلسة ولا يفر من تنفيذ الحكم الذي يصدر . وكل حكم صادر بعقوبة الحبس يعين فيه المبلغ الذي يجب تقديم الكفالة به

## الباب الثاني

### (محاكم الجناح)

(الفصل الأول - في محكمة أول درجة للجناح)

١٥٦ - يحكم قاضي الامور الجزئية في الأفعال التي تعتبر جناحا بنص قانوني

١٥٧ - تحال الدعوى على المحكمة بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو أودة المشورة أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور أمامها من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية

١٥٨ - تكليف المدعى عليه بالحضور يكون بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة وذلك فيما عدا حالة مشاهدة الجانى متابسا بالجناية فانه لا يكون فيها التكليف بالحضور بميعاد وتذكر فى ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التى تقضى بالعقوبة

١٥٩ - اذا رفعت الدعوى على المتهم للمحكمة فى حالة مشاهدته متلبسا بالجناية وطلب اعطاءه ميعادا لتحضير المدافعة عن نفسه يأذن له القاضى بميعاد ثلاثة أيام بالأقل

فاذا لم يطلب المتهم ميعادا ورأى القاضى أن الدعوى غير صالحة للحكم يأمر بتأخيرها لاحدى الجلسات القريبة لزيادة التحرى والتحقيق ويبقى فى هذه الحالة المتهم بالسجن أو يأمر بالافراج عنه مؤقتا اذا اقتضى الحال ذلك سواء كان بضمانة أو بغيرها

١٦٠ - والأحكام المقررة فى الباب الأول من هذا الكتاب المتعلقة بالاجراآت فى الجلسة تتبع فى مواد الجرح مالم يخالفها نص من النصوص الآتية بعد

١٦١ - يجب على المتهم بفعل جنحة تستوجب العقوبة بالحبس ان يحضر بنفسه

وأما في الأحوال الأخر فيجوز له أن يرسل ويكلا عنه وهذا مع عدم الاخلال بما للقاضي من الحق في أن يأمر بحضوره بنفسه

١٦٢ - إذا لم يحضر المتهم بنفسه ولم يرسل ويكلا عنه على حسب المقرر في المادة السابقة يجوز الحكم في غيبته بعد الاطلاع على الأوراق

١٦٣ - تقبل المعارضة على حسب ما هو مقرر في المادة ١٣٣ وتستلزم ضمنا التكليف بالحضور في أول جلسة يمكن تكليفه بالحضور فيها

١٦٤ - يجوز للقاضي بناء على ماله من السلطة المطلقة أن يأمر بتلاوة أى ورقة يرى له لزوم تلاوتها

١٦٥ - إذا لم يحضر الشهود في الجلسة يجوز لكل من القاضي وأعضاء النيابة العمومية والخصوم أن يتلوا المحاضر التي صارت تحريرها في أثناء التحقيق بشهاداتهم

وكذلك يجوز لمن ذكر تلاوة تقارير أهل الخبرة أو غيرهم من الشهود الذين تخلفوا عن الحضور

١٦٦ - يطلب حضور الشهود على يد محضر أو أحد رجال الضبط إلا في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية فإنه يجوز فيها طلب حضورهم شفاهة بواسطة أحد مأموى الضبطية القضائية أو مأموى الضبط أيأ كان

وبعد المجاوبة منهم بأنهم حاضرون عند نداءهم بأسمائهم يقادون لأودة تخصص لهم ولا يخرجون منها إلا بالتوالى لتأدية الشهادة أمام المحكمة

ومن تسمع شهادته منهم يبقى في قاعة الجلسة حين قفل باب المرافعة  
مالم يرخص لهم القاضى بعبارة صريحة بالخروج ويمحوز أن يطلب  
صرفهم في أثناء سماع شهادة شاهد آخر ويصدر أمر بذلك وتسوغ  
مواجهتهم مع بعضهم

١٦٧ - من تخلف من الشهود عن الحضور أمام المحكمة في أول  
مرة بعد تكليفه به على يد محضر أو أحد رجال الضبط أو بالكيفية  
المذكورة في المادة ١٦٦ في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية يحكم  
عليه بناء على طلب النيابة العمومية بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيا  
مصريا وإذا تخلف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يحوز القبض عليه  
واحضاره قهرا فضلا عن الحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز أربعة عشر  
يوما أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنيا مصريا

١٦٨ - من حكم عليه من الشهود بالغرامة بسبب تخلفه عن  
الحضور في أول مرة ثم حضر بناء على تكليفه في المرة الثانية وأبدى  
أعدارا صحيحة يحوز اعفاؤه من الغرامة بناء على طلب أحد أعضاء  
النيابة العمومية

١٦٩ - اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة أمام  
المحكمة يحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا أو بغرامة لا تزيد عن  
ثلاثين جنيا مصريا الا أنه لا يحكم بعقوبة ما على الأشخاص المزمين  
بمقتضى المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات بكتمان الاسرار التي ائتموا  
عليها بسبب صناعتهم ولا على الأشخاص المعفين من أداء الشهادة

في الاحوال المبينة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

١٧٠ - يدون كاتب الجلسة أسماء الشهود وألقابهم وصناعة كل منهم ومحلّه وشهادتهم ويصدّق القاضي على هذه الشهادة وتحفظ في أوراق القضية

١٧١ - يصدر الحكم فوراً اذا كان المتهم مسجوناً فاذا لم يكن مسجوناً يجوز تأخير الحكم الى الجلسة التالية ولا يسوغ تأخيره بعد ذلك

١٧٢ - اذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يعاقب القانون عليها أوسقط الحق في اقامة الدعوى بها بمضى المدة الطويلة يحكم القاضي ببراءة المتهم ويجوز له أن يحكم أيضاً بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض

١٧٣ - أما اذا كانت الواقعة ثابتة وتعدّ جنحة فيحكم القاضي بالعقوبة ويحكم في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية ويكون الاجراء كذلك اذا ظهر أن الواقعة الموصوفة بكونها جنحة لم تكن الا مخالفة

١٧٤ - وأما اذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جناية فيحكم القاضي بعدم اختصاصه بها ويحيل الخصوم على النيابة العمومية لاجراء مايلزم

( الفصل الثانى - الاستئناف فى مواد الجرح )

١٧٥ - الاحكام الصادرة فى مواد الجرح يقبل استئنافها من المحكوم عليه ومن النائب العمومى أو أحد وكلائه

١٧٦ - يقبل الاستئناف من المسؤولين عن حقوق مدنية أو المدعى بحقوق مدنية فيما يتعلق بحقوقهم دون غيرها بشرط أن يزيد المبلغ الذى يطالب به المدعى بالحقوق المدنية عن النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى أن يحكم فيه نهائيا

١٧٧ - الاستئناف من المحكوم عليه أو الاشخاص المسؤولين عن حقوق مدنية أو المدعى بالحقوق المدنية أو أحد وكلاء النائب العمومى يجب أن يرفع فى ظرف عشرة أيام بالأكثر والاسقط الحق فيه ويتبدئ هذا الميعاد من يوم صدور الحكم الا فى حالة صدوره غيايبا فلا يتبدئ فيما يتعلق بالمتهم الا من اليوم الذى لاتكون فيه المعارضة مقبولة

وطلب الاستئناف من النائب العمومى ينبغى أن يكون فى ميعاد ثلاثين يوما من وقت صدور الحكم المراد استئنافه

١٧٨ - الاستئناف من المحكوم عليه أو المدعى بالحقوق المدنية أو أحد وكلاء النائب العمومى يكون بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المستأنف

وأما الاستئناف من النائب العمومى فيكون بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة الابتدائية ( ن نمرة ٦ سنة ١٩٠٥ ) .

١٧٩ - يرفع الاستئناف الى المحكمة الابتدائية ( ٣ نمرة ٦ سنة ١٩٠٥ )

١٨٠ - الأحكام الصادرة بالغرامة والمصاريف تكون واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها وكذلك الأحكام الصادرة بالحبس في سرقة أو على متهم متشرد أو من ذوى السوابق وفى الاحوال الأخرى التى يكون الحكم فيها بالحبس تراعى أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٥٥ اذا كان المتهم غير محبوس أما اذا كان المتهم محبوساً حبساً احتياطياً فيجوز للقاضى أن يأمر بتنفيذ الحكم تنفيذاً مؤقتاً أو يأمر بالافراج عن المتهم بالضمانة حسبما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ١٥٥ .

١٨١ - اذا حكم ببراءة المتهم المحبوس حبساً احتياطياً يجب فى الحال الافراج عنه ولو استؤنف الحكم الصادر ببراءته

١٨٢ - على كاتب المحكمة أن يسلم أوراق الدعوى للنيابة العمومية بها وهى ترسلها لنيابة المحكمة الابتدائية ( ٣ نمرة ٦ سنة ١٩٠٥ )

١٨٣ - يرفع الاستئناف فى أثناء الثلاثين يوماً الى دائرة المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الاستئناف فى مواد الجرح ( ٣ نمرة ٦ سنة ١٩٠٥ )

فاذا كان المتهم محبوساً وجب على النيابة اجراء تله فى الوقت المتناسب الى السجن العمومى بالجهة الموجودة فيها المحكمة المختصة بنظر الاستئناف



١٨٤ - يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الابتدائية بناء على طلب النيابة العمومية بتلك المحكمة في ميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة (٥ نمرة ٦ سنة ١٩٠٥)

١٨٥ - يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً عن القضية

وبعد تلاوة هذا التقرير تسمع قبل ابداء رأى في الدعوى من واضع التقرير أو بقية الاعضاء أقوال المستأنف والأوجه المستند عليها في استئنافه ثم يتكلم بعد ذلك باقى الخصوم ويكون المتهم آخر من يتكلم

١٨٦ - يسوغ في كل الأحوال للمحكمة الابتدائية أن تأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود وتبج في محكمة ثانية درجة المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧١ ولا يجوز تكليف أى شاهد بالحضور الا اذا أمرت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بذلك (٥ نمرة ٦ سنة ١٩٠٥)

١٨٧ - الاحكام الغيايية الصادرة من المحاكم الكلية في ثانية درجة تجوز المعارضة فيها على حسب ما هو مقرر في المادة ١٣٣ (٥ نمرة ٦ سنة ١٩٠٥)

١٨٨ - تتبع في محكمة الاستئناف الاحكام المقررة في المواد ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ من هذا القانون

١٨٩ - اذا رؤى للمحكمة الابتدائية أن الواقعة جنائية تصدر أمراً بسجن المتهم ان لم يكن مسجوناً وتحويله الى النيابة العمومية وهي

ترفع الدعوى الى محكمة الجنايات اذا كانت القضية سبق تحقيقها بمعرفتها أو بمعرفة قاضى التحقيق والا فتشرع فى الاجراءات المدونة فى الباب الثالث من الكتاب الاول من هذا القانون

ولا تسرى أحكام هذه المادة فى حالة ما اذا كان الاستئناف مرفوعاً من المحكوم عليه وحده ( نـ نمرة ٦ سنة ١٩٠٥ )

## الباب الثالث

### ( فى محاكم الجنايات )<sup>(١)</sup>

#### ( الفصل الأول - فى المحاكم الابتدائية للجنايات )

١٩٠<sup>(١)</sup> - المحكمة الابتدائية تحكم فى أول درجة بهيئة محكمة جنائيات فى الأفعال التى تعد جنائية بمقتضى نص فى القانون

١٩١<sup>(١)</sup> - تحال الدعوى على محكمة الجنايات فى أول درجة بمقتضى أمر يصدر بالاحالة من قاضى التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف النيابة العمومية لاتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة

١٩٢<sup>(١)</sup> - تتركب المحكمة المذكورة من ثلاثة قضاة لا يكون من ضمنهم قاضى التحقيق الذى نظر الدعوى من قبل

(١) ر. قانون تشكيل محاكم الجنايات نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٦ (صمجة ١١٠)

( الفرع الاول - في الاجراءات التي تحصل قبل انعقاد الجلسة )

١٩٣<sup>(١)</sup> - على رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية أن يعلن للتهم ما يأتي

أولاً - ورقة الاتهام التي يحررها ويضع عليها امضاءه رئيس النيابة المذكور أو أحد وكلائها وتكون مشتملة على بيان نوع الجناية المبنية عليها التهمة وبيان الواقعة وجميع الأحوال التي يترتب عليها تشديد العقوبة وبيان مواد القانون التي يطلب الحكم بمقتضاها ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل وإذا كان التحقيق حصل بمعرفة قاضيه فيعلن مع تلك الورقة الأمر الصادر بالاحالة

ثانيا - محاضر وتقرير أهل الخبرة وشهادة الشهود ويكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة بثمانية أيام ولا يترتب بطلان الاعلان على وقوع غلط أو سهو في نسخ الأوراق المذكورة

ثالثا - ورقة التكليف بالحضور ويكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام كاملة

رابعا - أسماء الشهود الذين يريد احضارهم ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالأقل

١٩٤<sup>(١)</sup> - يجب أيضا على كل من المتهم والمدعى بالحقوق المدنية أن يعلن للانسح قائمة أسماء شهوده بواسطة محضر قبل انعقاد

(١) د . قانون تشكيل محاكم الجنايات نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٦ (صفحة ١١٠)

الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالاقـل ويخبر بها رئيس النيابة العمومية او ويكلها بتقرير يحرر بقلم كـتاب المحكمة

١٩٥<sup>(١)</sup> - يطلب حضور الشهود قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالأقل خلاف مواعيد مسافة الطريق

١٩٦<sup>(٢)</sup> - يجوز اطلاع المدافعين عن الخصوم على أوراق القضية كلها طلبوا ذلك بحيث يكون اطلاعهم عليها في قلم كـتاب المحكمة بدون نقلها منه الا اذا اقتضت أعمال المحكمة نقلها

فان لم يعين المتهم مدافعا عنه عند تكليفه بالحضور يعين المدافع المذكور بمعرفة رئيس المحكمة من تلقاء نفسه

وللحامي المعين من قبل المحكمة اذا لم يكن قـدر المتهم ثابتا أن يطلب منها أن تقدر له اتعابا متى أحسن القيام بما عهد اليه وتقدر هذه الاتعاب في الحكم الصادر في الدعوى ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأي وجه من الوجوه

( الفرع الثاني - في الاجراءات التي تحصل بالجلسة )

وفي فـحص الأوراق وفي الحكم )

١٩٧<sup>(١)</sup> - يستحضر المتهم الى الجلسة بغير قيود ولا أغلال انما تجرى عليه الملاحظة والمراقبة اللازمة ولا يجوز ابعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها الا اذا حصل منه تشويش جسيم يستدعي ذلك

(١) ر . قانون تشكـل محاكم الجنايات فـرقة ٤ (١٩٠٥) م ٥٦ (صفحة ١١٠)

١٩٨<sup>(١)</sup> - يجب أن يكون للتهم من يساعده في المدافعة عنه والا كان العمل باطلا

١٩٩<sup>(١)</sup> - يقرر المتهم اسمه ولقبه وعمره وصناعته ومحل اقامته ومولده

٢٠٠<sup>(١)</sup> - على كاتب المحكمة أن يتلو ورقة الاتهام

٢٠١<sup>(١)</sup> - بعد تلاوة ورقة الاتهام يحصل الشروع في الاجراءات اللازمة كاليمين في الفصل الأول من الباب الثاني من هذا الكتاب مالم يخالفها نص من النصوص الآتية بعد

٢٠٢<sup>(١)</sup> - يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية بحسب ما يخص كلا منهم أن يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن بأسمائهم اتباعا للمادة ١٩٣

٢٠٣<sup>(١)</sup> - اذا لم يحضر أمام محكمة الجنايات في أول درجة من كلف بالحضور لاداء الشهادة أو حضر وامتنع عن أدائها تتبع في حقه الأصول المقررة في المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩

وفي حالة تخلف الشاهد عن الحضور لأول مرة تكون العقوبة غرامة لا تتجاوز أربعين جنيتها مصريا أما اذا تخلف عن الحضور مرة ثانية فتكون العقوبة غرامة لا تتجاوز أربعين جنيتها مصريا أو الحبس لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا

(١) ر. قانون تشكيد محاسن الجنايات نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٦ (صفحة ١١٠)

وأما عقوبة الشاهد الذى يحضر ويمتنع عن أداء الشهادة فتكون غرامة لا تتجاوز أربعين جنيها مصريا أو الحبس لمدة لا تتجاوز شهرين

٢٠٤<sup>(١)</sup> - تشرع المحكمة فى المداولة فورا بعد قفل باب المرافعة وتصدر الحكم فى الجلسة عينها

٢٠٥<sup>(١)</sup> - يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكما بالاعدام أن تأخذ رأى مفتى الجهة الموجودة فى دائرتها المحكمة ويجب ارسال أوراق القضية اليه فاذا لم يبد رأيه فى ميعاد السبعة أيام التالية لارسال الاوراق اليه تحكم المحكمة فى الدعوى

٢٠٦<sup>(١)</sup> - اذا رأت المحكمة أن الواقعة غير ثابتة أو لانتج جنائية ولا جنحة أو أنها مجرد مخالفة تحكم ببراءة المتهم ويحصل الافراج عنه فورا ان لم يكن محبوسا لسبب آخر

وتحكم المحكمة فى التضمينات التى يطلبها بعض الخصوم من بعض ويكون حكما فى ذلك فى نفس الحكم الذى تصدره بما ذكر آنفا

٢٠٧<sup>(١)</sup> - اذا رأى للمحكمة ان هناك جنائية أو جنحة تحكم بالعقوبة المقررة قانونا وتفصل أيضا فى نفس هذا الحكم فى التعويضات التى قد يطلبها المدعى بالحقوق المدنية

(١) ر . قانون تشكيل محاكم الجنايات نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٦ (صفحة ١١٠)

(الفصل الثانى - فى الاستئناف فى مواد الجنايات<sup>(١)</sup>)

٢٠٨<sup>(١)</sup> - استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الجنايات فى أول درجة يرفع الى دائرة الجنايات بمحكمة الاستئناف

٢٠٩<sup>(١)</sup> - لايقبل الاستئناف الا من الاشخاص الآتى ذكرهم  
أولا - المحكوم عليه

ثانيا - الشخص المسؤول عن الحقوق المدنية والمدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقها فقط وذلك اذا كان المبلغ الذى يطالب به المدعى بالحقوق المدنية يتجاوز القيمة التى يكون حكم القاضى الجزئى فيها نهائيا

ثالثا - رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية أو النائب العمومى  
٢١٠<sup>(١)</sup> - يطلب الاستئناف بالكيفية وفى المواعيد المقررة  
فى مادتي ١٧٧ و ١٧٨ من هذا القانون

٢١١<sup>(١)</sup> - اذا كان الحكم صادرا بالجلس تراعى أحكام المادة ١٨٠ المختصة بالتنفيذ أما اذا كان الحكم صادرا بعقوبة أشد فيترتب على الاستئناف ايقاف تنفيذه

ويجوز للمحكمة أن تأمر بحبس المتهم حتى يحكم فى الاستئناف اذا كان غير محبوس

(١) ر. قانون تشكييل محاكم الجنايات غمرة ٤ (١٩٠٥) ٥٦٢ (صفحة ١١٠)

٢١٢<sup>(١)</sup> - اذا كان الحكم صادرا ببراءة المتهم فيصير الافراج عنه فورا ولو طلب استئناف ذلك الحكم بشرط ان يحضر أمام محكمة الاستئناف اذا اقتضى الحال ذلك

٢١٣<sup>(١)</sup> - تقدم الدعوى الى محكمة الاستئناف وتبج في الجلسة القواعد المقررة في المواد ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ وكذا تبج في هذه المحكمة حال انعقادها ببيئة محكمة جنايات الأحكام المقررة في المواد ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧

٢١٤<sup>(١)</sup> - اذا رأت محكمة الاستئناف لزوما لسماع شهادة شهود فيتبج ما هو مقرر في المادة ٢٠٣ اذا اقتضى الحال ذلك

### ( الفصل الثالث )

(في الاحكام التي تصدر من أول درجة أو ثانی درجة في غيبة المتهم)

٢١٥ - اذا لم يتيسر القبض على المتهم أو قبض عليه وفر قبل حضوره أمام محكمة الجنايات في أول درجة تحكم المحكمة المذكورة في غيبته اذا لم يسلم نفسه للحبس قبل الجلسة

٢١٦ - يجب قبل يوم الجلسة بثمانية أيام أن تعلق ورقة التكليف بالحضور على باب قاعة جلسة الجنايات وأن تنشر صورتها في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية

ويقوم التعليق والنشر مقام الاعلان

(١) ر. قانون تشكيل محاكم الجنايات نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٦ (صفحة ١١٠)



٢١٧ - لا يجوز لأحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك اذا كان المتهم غائبا عن القطر المصرى أو ادعى عدم امكان الحضور للجلسة فيجوز لمن ينوب عنه أن يبدى عذره ويثبت أنه عذر مقبول

فاذا رأت المحكمة أن العذر مقبول تأمر بإيقاف الدعوى وتعين ميعادا لحضور المتهم فيه أمامها

٢١٨ - تتلى فى الجلسة ورقة الاتهام والمحاضر المثبتة لحصول التعليق والنشر المقررين فى المادة ٢١٦ فى الميعاد المعين قانونا

ثم تطلب النيابة العمومية الحكم بالعقوبة ويبدى المدعى بالحقوق المدنية أقواله وطلباته وبعد ذلك تحصل المداولة بالمحكمة ويصير اطلاعا على أوراق التحقيق ثم تحكم فى التهمة وفى التضمينات ان كان لها وجه

٢١٩ - اذا حكم على المتهم فى غيبته وتحصل المدعى بالحقوق المدنية على الزامه بالتضمينات فيجب على المدعى المذكور أن يقدم كفيلا ليتمكنه تنفيذ ما يختص به من الحكم

٢٢٠ - لا يكون للكفالة تأثير الا فى مدة خمس سنين من وقت صدور الحكم فى غيبة المتهم

٢٢١ - اذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه فى أثناء مدة الخمس سنين المقررة فى المادة السابقة يعاد الحكم فيما يختص بالتضمينات

فاذا كان الحكم السابق قد نفذ يجوز للمحكمة أن تأمر برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها اذا اقتضى الحال ذلك

٢٢٢ - اذا توفى من حكم عليه في غيبته في أثناء مدة الخمس سنين السابق ذكرها ولم تقدر التضمينات فيحصل تقديرها بمعرفة المحكمة في وجه الورثة

واذا سبق دفع تلك التضمينات يجوز للورثة أن يطلبوا تعديل الحكم ورد ما يلزم رده اليهم كالمقرر في المادة السابقة

٢٢٣ - وأما اذا توفى من حكم عليه في غيبته بعد انقضاء مدة الخمس سنين المذكورة أو حضر من تلقاء نفسه أو قبض عليه وصدر الحكم عليه عند اعادة النظر فيه فلا يجوز الطعن في الحكم الاول فيما يختص بالتضمينات ويعتبر تقديرها قطعيا اذا سبق حصوله

فاذا صدر الحكم عند اعادة النظر فيه ببراءة المتهم لايجوز أيضا طلب رد التضمينات اذا سبق دفعها وأما اذا لم تدفع كلها أو بعضها فلا يلزم المتهم بدفع شئ من ذلك

٢٢٤ - اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة الطويلة يبطل حتما الحكم السابق صدوره وتعاد الاجراءات أمام المحكمة كأن الدعوى لم يحكم فيها

٢٢٥ - اذا وجدت عدة متهمين في قضية واحدة وغاب أحدهم فلا يترتب على غيابه في أى حال من الاحوال تأخير الحكم فيها بالنسبة للآخرين

٢٢٦<sup>(١)</sup> - لا يقبل الاستئناف في الاحكام الصادرة في غيبة المتهم من المحكمة الابتدائية في مواد الجنايات

٢٢٧<sup>(١)</sup> - اذا حكم على المتهم من محكمة الجنايات في أول درجة بحضوره وطلبت النيابة العمومية استئناف ذلك الحكم أمام محكمة الاستئناف وفز المتهم قبل الحضور في جلسة هذه المحكمة فتتبع في حقه جميع الاحكام المقررة في هذا الفصل

وتتبع أيضا تلك الاحكام في حق المتهم الذي أفرج عنه بمقتضى المادة ٢١٢ ولم يحضر عند الاقتضاء أمام محكمة الاستئناف في حالة استئناف الحكم الابتدائي أمامها الا أنه يستثنى من الاحكام السابق ذكرها ما هو مقرر في مادتي ٢١٥ و ٢١٦

٢٢٨ - كل حكم ابتدائي أو استئنافي صادر بعقوبة على متهم غائب يعلق على باب قاعة الجلسات الجنائية في المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف وينشر في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية

## الباب الرابع

( في طرق الطعن غير الاعتيادية )

٢٢٩ - يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والمحكوم عليه والمستثول عن الحقوق المدنية والمدعى بها فيما يختص بحقوقهما فقط

(١) ر . قانون تشكيل محاكم الجنايات نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٦ (صفحة ١١٠)

أن يطعن أمام محكمة الاستئناف منعقدة بهيئة محكمة تقض وإبرام في أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنايات أو الجرح

ولا يجوز هذا الطعن الا في الاحوال الثلاث الآتية

الاولى - اذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة الثابتة في الحكم

الثانية - اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة

كما صار اثباتها في الحكم

الثالثة - اذا وجد وجه من الالوجه المهمة لبطلان الاجراءات

أو الحكم

والأصل في الأحكام اعتبار أن الاجراءات المتعلقة بالشكل سواء كانت أصلية أو يوجب عدم استيفائها بطلان العمل قد روعيت أثناء الدعوى . ومع هذا فلصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك الاجراءات أهملت أو خولفت وذلك اذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم ( ن نمرة ٦ سنة ١٩٠٥ )

٢٣٠ - ويجوز ذلك أيضا في حالة صدور الحكم في غيبة المتهم

لكل من النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية كل فيما يختص به

٢٣١ - يحصل الطعن المذكور بتقرير يكتب في قلم كتاب

المحكمة في ظرف ثمانية عشر يوما كاملة بعد صدور الحكم ويلزم بيان الاسباب التي بنى عليها الطعن في هذا الميعاد أيضا والا سقط الحق فيه ولا يجوز ابداء أسباب أخرى أمام المحكمة غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد الذي سبق ذكره

وعلى قلم الكتّاب أن يعطى لصاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره ويكلف المتهم أو المحكوم عليه بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة وإذا لم تبين أسباب الطعن في الميعاد المقرر أو اقتصر من رفعه على بيان وقائع متعلقة بموضوع الدعوى فيحكم بعدم قبوله بناء على طلب النيابة العمومية بدون مرافعة ولا يترتب على الطعن في الحكم إيقاف تنفيذه الا اذا كان صادرا بالاعدام

٢٣٢ - تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن عند الاقتضاء بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال الخصوم أو وكلائهم وتحكم ببراءة المتهم في الحالة الاولى المبينة في المادة ٢٢٩ وأما في الحالة الثانية فتحكم بمقتضى القانون وفي الحالة الثالثة تعيد الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . وفي هذه الحالة الثالثة لا يجوز لاحد من القضاة الذين اشتركوا في الحكم المنقوض أن يكون عضوا بالهيئة التي تعيد نظر القضية ( ١٩٠٥ سنة ٦ نمرة ١ )

واذا حصل الطعن مرة ثانية أمام محكمة النقض والابرام في القضية عينها وقبل هذا الطعن فتحكم المحكمة في أصل الدعوى حكما انتهائيا

٢٣٣ - اذا صدر حكمان على شخصين أو أكثر أسند فيهما لكل شخص الفعل المسند للآخر جاز لكل من أعضاء النيابة العمومية

وأولى الشأن في الحكيم المذكورين أن يطلب في أى وقت كان  
الغاء من محكمة الاستئناف وهي منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام إذا  
كان بينهما تناقض بحيث يستنتج من أحدهما دليل على براءة المحكوم  
عليه في الآخر وتقديم هذا الطلب يوقف التنفيذ وإذا حكمت المحكمة  
بقبوله تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية تعينها في حكمها

وإذا مات أحد المحكوم عليهم يقوم مقامه ورثته أو وكيل تعينه محكمة  
النقض والابرام بناء على طلب يقدم لها

٢٣٤ - يجوز أيضا طلب الغاء الحكم اذا حكم على متهم بجناية  
قتل ثم وجد المدعى قتله حيا أو اذا حكم على واحد أو أكثر من شهود  
الاثبات بسبب تزوير في شهادة بشرط أن يرى في هذه الحالة الاخيرة  
لمحكمة الاستئناف المنعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام أن شهادة الزور قد  
أثرت على فكر القضاة .

### الباب الخامس

(في الاحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية)

٢٣٥ - يجب أن تكون الجلسة علنية والا كان العمل لاغيا  
ويجوز للمحكمة مع ذلك محافظة على الحياء ومراعاة للآداب أن تأمر  
بسماع المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية

٢٣٦ - أوجه البطلان الذي يقع في الاجراءات السابقة على  
انعقاد الجلسة يجب ابدائها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة

ان لم يكن هناك شهود والا سقط حق الدعوى بها ولا يجوز الطعن في الأمر الصادر بالاحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في اصل الدعوى الا أن للمتهم أن يثبت أن الواقعة التي انبثت عليها الاحالة لا يترتب عليها عقوبة

٢٣٧ - اذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة يحكم فيها في نفس تلك الجلسة بعد سماع أقوال النيابة العمومية

أما اذا وقعت جنابة فيصدر الامر باحالة القضية على النيابة العمومية وعلى كل حال يحضر قاضي المحكمة أو رئيسها محضرا يوقع كاتب المحكمة عليه ويأمر القاضي أو الرئيس بالقبض على المتهم اذا اقتضى الحال ذلك

٢٣٨ - الاشخاص المسؤولون عن حقوق مدنية يكفون بالحضور في المواعيد التي يكلف بالحضور فيها المتهم ويحكم عليهم بالمصاريف اذا اقتضى الحال ذلك ولو كانت مستحقة للحكومة وبالتضمينات أيضا لكن لا يحكم عليهم بالغرامة أصلا

٢٣٩ - اذا رفع أحد طلبه الى المحكمة مدنية أو تجارية لا يجوز له أن يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع بحقوق مدنية

٢٤٠ - المسائل الفرعية التي تحدث في الجلسة يحكم فيها في الحال بعد سماع أقوال رئيس النيابة العمومية أو أحد وكلائها

٢٤١ - اذا رفعت دعوى لقاضيين أو أكثر من قضاة الامور الجزئية التابعين لمحكمة ابتدائية واحدة يلزم أن يرفع طلب تعيين القاضي المختص بالحكم في تلك الدعوى الى المحكمة الابتدائية المذكورة وان

رفعت تلك الدعوى لقاضيين أو أكثر من قضاة الامور الجزئية التابعين لمحاكم ابتدائية مختلفة أو الى قاضى تحقيق أو أكثر أو الى محكمتين ابتدائيتين أو أكثر وجب تقديم الطلب المذكور الى محكمة الاستئناف

## الباب السادس

### (المجرمون الأحداث)

٢٤٢<sup>(١)</sup> - اذا أقيمت الدعوى العمومية من أجل جناية على متهم زاد عمره على سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة يحاكم أمام محكمة الجنح اذا لم يكن معه فى المحاكمة من يزيد عمره على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك فى نفس الجناية

٢٤٣ - لا يقبل من المجرم الحديث السن استئناف الحكم الصادر عليه بالتأديب الجسماني

٢٤٤ - ينفذ التأديب الجسماني فى السجن بناء على أمر يصدر بالكتابة من النيابة العمومية ويلزم حضور مأمور السجن وطبيبه وقت اجرائه

٢٤٥ - الصغير المحكوم بتسليمه الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر يكون ايداعه فيه بمقتضى أمر من النيابة العمومية يحور على النموذج الذى يقر عليه ناظر الحفانية ويجوز ابقاؤه مؤقتا فى السجن الى حين تسلمه منه

(١) ر . قانون تشكيل عا كم الجنايات نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٦ (صفحة ١١٠)



٢٤٦ - لا يجوز التنفيذ بالإكراه البدني لتحصيل ما يجب رده والتعويضات والمصاريف على المحكوم عليه الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة

### الباب السابع ( في المتهمين المعتوهين )

٢٤٧ - اذا كان المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله فلا يحاكم حتى يعود اليه من الرشد ما يكفي لدفاعه عن نفسه

واذا اتضح عجزه عن الدفاع عن نفسه أمام المحكمة وجب إيقاف محاكمته على الوجه المتقدم

٢٤٨ - اذا ظهر في احدى الحالتين المنصوص عنهما في المادة السابقة أو في حالة تبرئة المتهم بسبب عاهة في عقله طبقا لاحكام الفقرة الاولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات أن حالة المتهم العقلية تدعو الى وضعه في أحد مستشفيات المجازيب تخابر النيابة العمومية جهة الادارة وهي تتخذ ما يلزم لذلك من الاجراءات وتبضع هذه القواعد أيضا في حال ما اذا رأت النيابة أن لا وجه لاقامة الدعوى على متهم بسبب عاهة في عقله

٢٤٩ - يجوز للنياية العمومية في كل الاحوال السابق ذكرها متى كان المتهم مسجوناً احتياطاً أن تودعه في أحد محلات المجازيب

أو في مستشفى للحكومة بعد الحصول على اذن بذلك من المحكمة  
المنظورة أمامها الدعوى أو من القاضي الجزئي حتى يصدر قرار من  
جهة الادارة

### الباب الثامن ( في المصاريف )

٢٥٠ - كل متهم حكم عليه في جريمة يجوز الحكم عليه بالمصاريف  
كلها أو بعضها

٢٥١ - المحكوم عليه غايبا اذا برئ بناء على معارضته في الحكم  
الغيايبي يجوز الحكم عليه بكل أو بعض مصاريف الاجراءات والحكم  
الغيايبي

٢٥٢ - اذا حكمت محكمة ثاني درجة بتأييد حكم ابتدائي جاز  
لها أن تجعل كل أو بعض مصاريف الاستئناف على المحكوم عليه  
الا اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة وحدها

٢٥٣ - اذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد في جريمة واحدة  
بصفتهم فاعلين أو شركاء فيها جاز الحكم عليهم بالمصاريف متضامين  
أو توزيعها بينهم

٢٥٤ - اذا لم يحكم على متهم الا بجزء من المصاريف وجب  
تقدير قيمة المحكوم به عليه في الحكم

٢٥٥ - يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزماً للحكومة بمصاريف الدعوى ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية

٢٥٦ - اذا حكم على المتهم في الجريمة وجب الحكم عليه للمدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تحملها

ومع ذلك اذا لم يحكم للمدعى بالحق المدني بتعويضات فتكون عليه المصاريف التي استلزمها دخوله في الدعوى أما اذا قضى له ببعض طلباته جاز تقسيم هذه المصاريف على نسبة تبين في الحكم

٢٥٧ - اذا برئ المتهم وألزم بتعويضات للمدعى بالحق المدني يكون تقدير المصاريف الواجب الحكم بها عليه للمدعى بالحق المدني المذكور حسب القواعد المقررة في المواد المدنية والتجارية

## الكتاب الرابع

### في تنفيذ الاحكام الصادرة بعقوبة

٢٥٨ - متى صار الحكم بالاعدام نهائياً ترسل أوراق الدعوى في الحال بمعرفة ناظر الحفائية لعرضها على الحضرة الفخيمة الخديوية وينفذ الحكم اذا لم يصدر الامر بابدال العقوبة في ظرف اربعة عشر يوماً

٢٥٩ - يصير ابقاء المحكوم عليه نهائيا بالاعدام في السجن بناء على أمر تصدره النيابة العمومية على النموذج الذى يقر عليه ناظر الحقانية الى أن ينفذ عليه الحكم أو يصدر الامر بابدال العقوبة المحكوم عليه بها

٢٦٠ - تنفذ عقوبة الاعدام بمعرفة نظارة الداخلية بناء على طلب بالكتابة من النائب العمومى مبينا فيه استيفاء الاجراءات المنصوص عنها فى المادة ٢٥٨

٢٦١ - لا يجوز تنفيذ عقوبة الاعدام على المحكوم عليه بها فى يوم من الاعياد الخاصة بديانته أو الاعياد الاهلية

٢٦٢ - تدفن الحكومة على نفقتها جثة من حكم عليه بالاعدام عند عدم وجود ورثة له يقومون بدفنها

ويجب على أى حال أن يكون الدفن بغير احتفال ما

٢٦٣ - اذا أخبرت المحكوم عليها بالاعدام بأنها حبلى يوقف تنفيذ الحكم ومتى تحقق قولها لا ينفذ عليها الا بعد الوضع

٢٦٤ - كل حكم صادر بعقوبة مقيدة للحرية يكون تنفيذه بمقتضى أمر يصدر من النيابة على النموذج الذى يقر عليه ناظر الحقانية

٢٦٥ - يجب على النيابة عند تسوية المبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف أن تعلن المحكوم عليه بمقدار هذه المبالغ وفي حالة ما اذا كان المحكوم عليه مسجوناً يكون اعلانه بذلك بواسطة مأمور السجن

٢٦٦ - اذا قدرت المبالغ المستحقة للحكومة في الحكم الصادر بالعقوبة فالنطق بهذا الحكم اذا كان حضورياً يقوم مقام اعلان المتهم بالمبالغ المذكورة

٢٦٧ - يجوز الاكراه البدني لتحصيل قيمة العقوبات المالية المقررة بها للحكومة ويكون هذا الاكراه بالحبس البسيط وتقدر مدته باعتبار ثلاثة أيام عن العشرين قرشا الأولى أو كل مبلغ أقل من ذلك ثم باعتبار يوم واحد عن كل عشرة قروش أو أقل زائدة عن هذا المبلغ ومع ذلك فلا تزيد مدة الحبس المذكور عن أربعة عشر يوماً في مواد المخالفات ولا عن تسعين يوماً في مواد الجنايات والجنايات

٢٦٨ - يكون تنفيذ الاكراه البدني بأمر يصدر من النيابة على النموذج الذي يقر عليه ناظر الحقانية ويشترط فيه في أى وقت كان بعد اعلان المتهم بالمبلغ المستحق بشرط أن يكون قد أمضى جميع مدد العقوبات المقررة للحرية المحكوم عليه بها

٢٦٩ - ينتهى الاكراه البدني من نفسه متى صار المبلغ الموازى للدة التي قضاه المحكوم عليه في الاكراه محتسباً حسب ما هو مقرر

في المادة ٢٦٧ مساويا للبلغ المطلوب أصلا بعد استنزال ما يكون المحكوم عليه قد دفعه أو تحصيل منه بالتنفيذ على ممتلكاته

٢٧٠ - لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات بتنفيذ الاكراه البدني عليه ولكنه يبرأ من الغرامة باعتبار عشرين قرشا عن ثلاثة الايام الاولى وعشرة قروش عن كل يوم بعدها

٢٧١ - يجوز للمحكوم عليه بالاكراه البدني أن يطلب في أى وقت من النيابة العمومية قبل صدور الامر بتنفيذ الاكراه المذكور ابداله بعمل يدوى أو صناعى يقوم به

٢٧٢ - يشغل المحكوم عليه في هذا العمل بلا مقابل لاحدى جهات الحكومة أو البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الاكراه التى كان يجب التنفيذ بها عليه

ويصدر ناظر الداخلية باتفاقه مع ناظر الحفانية قرارا يعين فيه أنواع الأشغال التى يجوز اشتغال المحكوم عليه فيها والجهات الادارية التى تقرر هذه الاشغال

ولا يجوز تشغيل المحكوم عليه خارجا عن المدينة الساكن بها أو عن المركز التابع له ويراعى في العمل الذى يفرض عليه يوميا أن يكون قادرا على اتمامه في ظرف ست ساعات بحسب حالة بنيته

٢٧٣ - المحكوم عليه الذى تقرر معاملته بمقتضى المادة ٢٧١ ولا يحضر الى المحل المعين لشغله أو يتغيب عن شغله أولاً يتم العمل المفروض عليه تأديته يومياً بلا عذر تراه جهات الادارة مقبولا يرسل الى السجن للتنفيذ عليه بالاكره البدنى الذى كان يستحق التنفيذ به عليه ويخصم له من مدته الايام التى يكون قد أتم فيها ما فرض عليه تأديته من الأعمال اليومية

ويجب التنفيذ بالاكره البدنى على المحكوم عليه الذى اختار الشغل بدل الاكره اذا لم يوجد عمل يكون من وراء شغله فيه فائدة

٢٧٤ - يستنزل من المبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه باعتبار مبلغ عشرين قرشا عن ثلاثة الايام الاولى بشرط أن يكون أتم العمل المفروض عليه اتمامه يومياً ومبلغ عشرة قروش عن كل يوم بعد ذلك

٢٧٥ - اذا حكم بالغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف معا وكانت أموال المحكوم عليه لاتفى بذلك كله وجب توزيع ما يتحصل منها بين ذوى الحقوق على حسب الترتيب الآتى

أولاً - المصاريف المستحقة للحكومة

ثانياً - المبالغ المستحقة للدعى المدنى

ثالثاً - الغرامة وما يجب رده للحكومة

## الكتاب الخامس

### في سقوط العقوبة بالمدة الطويلة

٢٧٦ - العقوبة المحكوم بها في جنائية تسقط بمضى عشرين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم من أول أو ثاني درجة غير أنه يستثنى من ذلك عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم بها من أول أو ثاني درجة

٢٧٧ - وأما العقوبة المحكوم بها في مواد الجناح فتسقط بمضى خمس سنين من اليوم الذي صار فيه الحكم الابتدائي غير قابل للمعارضة ولا الاستئناف فان حصلت معارضة أو استئناف تبتدئ هذه المدة من يوم صدور الحكم الانتهاء

٢٧٨ - العقوبة المحكوم بها في مخالفة تسقط بمضى سنة تحسب بمقتضى الاصول المبينة في المادة السابقة ما لم يكن الحكم الصادر فيها انتهائياً لا يجوز الطعن فيه فتبتدئ مدة السنة من تاريخه

٢٧٩ - يسقط الحق في اقامة الدعوى العمومية في المواد الجنائية بمضى عشر سنين من يوم ارتكاب الجناية أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق وبمضى ثلاث سنين في مواد الجناح وستة أشهر في مواد المخالفات



٢٨٠ - اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الاشخاص ولولم يدخلوا في الاجراءات المذكورة

٢٨١ - اذا سقطت العقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر بها قطعيا ولذلك لا يجوز في أى حال من الاحوال للحكوم عليه غيابيا الذى سقطت عقوبته بمضى المدة أن يحضرو ويطلب ابطال الحكم الصادر في غيبته واعادة النظر فيه

٢٨٢ - الدعوى بالتضمينات الناشئة عن جنائية أو جنحة أو مخالفة لا يجوز اقامتها باحدى المحاكم في المواد الجنائية بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية

واذا اقيمت الدعوى بالتضمينات أمام احدى المحاكم المذكورة قبل انقضاء تلك المدة فيترتب على ذلك انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية

## ملحق

### ملحوظة أولى

(أ) دكرى ١٨ مارس سنة ١٨٩٩

المادة الأولى - «الضابط الذى يعين فى نقطة خفر السواحل بجهة مرسى مطروح الواقعة على شاطئ البحر الابيض المتوسط بصحراء ليبيا بمديرية البحيرة يعتبر من مأمورى الضبطية القضائية لضبط وقائع الجرائم المنصوص عنها بالقوانين واللوائح المتبعة»

(ب) دكرى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠

المادة الأولى - «عين كل من مأمور الواحات البحرية بمديرية المنيا ومأمور الواحات الداخلة بمديرية أسبوط مأمورا للضبطية القضائية»

### ملحوظة ثانية

(أ) دكرى ١٣ يناير سنة ١٨٩٧

المادة الأولى - «يعتبر مفتشو مصلحة خفر السواحل الذين من الدرجة الاولى والثانية والثالثة فى أثناء تأدية وظائفهم من مأمورى الضبطية القضائية فيما يتعلق بالتهريب أو بمخالفة القوانين والامور واللوائح المالية»

(ب) دكريتو ١٢ مارس سنة ١٩٠٠

المادة الأولى - «..... يعتبر من مأمورى الضبطية القضائية المفتشون والأمناء المفتشون والمفتشون الثانوى بمصلحة الآثار وذلك فيما يختص بالاعمال المناطيين بها»

(ج) دكريتو ٩ فبراير سنة ١٩٠١ (لاحقة السجون)

المادة الثالثة والعشرون - «..... ويجوز للنيابة أن تتسبب المأمور أو وكيله لعمل التحقيق اللازم ( وذلك فى حالة وقوع بعض جرائم من المسجونين أو عليهم) ويكون للتسبب فى هذه الحالة مالى رجال الضبطية القضائية من السلطة»

(د) دكريتو ١٣ ابريل سنة ١٩٠١

المادة الاولى - « عين مفتشو الآلات البخارية بنظارة الاشغال العمومية مأمورين للضبطية القضائية فيما يتعلق بالمخالفات المكثفون باثباتها أثناء تأدية وظائفهم»

(هـ) دكريتو ١٧ يناير سنة ١٩٠٢

المادة الأولى - «يعتبر من مأمورى الضبطية القضائية الموظفون الآتى بيانهم وذلك فيما يتعلق بالحوادث المنصوص عنها فى الامر العالى الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨ وفى القرار الوزارى الرقم ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٨

أولا - رؤساء الاقسام ومفتشو المراكر بقسم الادارة

ثانيا - كبار المفتشين ومهندسى المراكر بقسم الهندسة

ثالثا - باشمفتش الخط بين قنا واصوان

(و) دكرتو ١٦ يونيه سنة ١٩٠٢

المادة الأولى - « عين مهندس المجلس البلدى بالاسكندرية المنوط بملاحظة الآلات البخارية مأمورا للضبطية القضائية فيما يتعلق بالمخالفات التى يثبتها أثناء تأدية الوظائف المعهودة اليه الآن أو التى يمكن أن تعهد اليه فيما بعد »

(ز) قانون نمرة ٦ سنة ١٩٠٣

المادة الأولى - « موظفو مصلحة الصحة الآتى بيانهم يكونون من مأمورى الضبطية القضائية فيما يختص بالمخالفات التى تتعلق بالاعمال المنوطين بها وهم :

أولا - مفتشو صحة المحافظات والمديريات ومساعدوهم وأطباء المستشفيات القائمون بوظائف مفتش الصحة أو مساعديهم

ثانيا - مفتشو صحة الاقسام والمراكز

ثالثا - باشمفتش القسم البيطرى والمفتشون البيطريون

رابعا - باشمفتش ومفتش مصلحة الكنس والرش بمدينة القاهرة

(ح) قانون نمرة ٩ سنة ١٩٠٥

المادة السابعة - « يعتبر موظفو وعمال الجمارك من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم »

( ط ) قانون نمرة ١٠ سنة ١٩٠٦

المادة الأولى - « يكون أمناء مخازن المحطات الآتى بيانها التابعة لسكك حديد الحكومة من مأمورى الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم المتعلقة بالوظائف التى يؤدونها وهذه المحطات هى :

١ الاسكندرية	١٥ القبارى	٢٨ بورسعيد
٢ أسيوط	١٦ الاسماعيلية	٢٩ رشيد
٣ اصوان	١٧ كفر الدوار	٣٠ سمند
٤ بلقاس	١٨ كفر الزيات	٣١ الشلال
٥ بنها	١٩ كفر الشيخ	٣٢ السنبلوين
٦ بنى سويف	٢٠ قليوب	٣٣ سوهاج
٧ بركة السبع	٢١ الاقصر	٣٤ السويس
٨ مصر	٢٢ المنصورة	٣٥ طلخا
٩ شبين القناطر	٢٣ مدينة الفيوم	٣٦ طنطا
١٠ شبين الكوم	٢٤ المحلة الكبرى	٣٧ اتيای البارود
١١ دمنهور	٢٥ منوف	٣٨ طوخ
١٢ دمياط	٢٦ منيا القمح	٣٩ الزقازيق
١٣ الواسطة	٢٧ المنيا	٤٠ زقى
١٤ فاقوس		

( ى ) قانون نمرة ٧ سنة ١٩٠٧

المادة الأولى - « يعتبر رئيس بياطرة بلدية الاسكندرية ومساعدو البياطرة بها من رجال الضبطية القضائية فى الجرائم المتعلقة بأعمال وظائفهم »



قانون

محاكم المراكز

(نمرة ٨ سنة ١٩٠٤)

---





أمر عال

بإنشاء محاكم المراكز

(قانون نمرة ٨ سنة ١٩٠٤)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠  
( ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ ) بترتيب المحاكم الاهلية

وبعد الاطلاع على قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات الصادرين  
بأمرين منا فى هذا اليوم

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظر  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هوات

انشاء محاكم مراكز

١ - يجوز تشكيل محاكم تسمى «محاكم المراكز» بمقتضى قرار  
يصدره ناظر الحقانية بالاتفاق مع ناظر الداخلية

٢ - تعين دائرة اختصاص كل محكمة من محاكم المراكز بقرار  
من ناظر الحقانية ويقوم بالاعمال فيها قاضى المحكمة الجزئية الموجودة  
بالجهة أو أحد قضاة المحكمة الابتدائية الذى ينتدبه ناظر الحقانية لهذا  
الغرض خاصة

### الاختصاص في المسائل الجنائية

٣ - تختص محكمة المركز بالنظر والحكم في جميع المخالفات وكذلك في الجحجح المبينة في الملحق المرفق بهذا القانون

وتختص هذه المحاكم دون غيرها بالنظر في جميع المخالفات التي لا يجوز الحكم فيها بغير الحبس والغرامة والتعويضات والمصاريف أما في غير هذه المخالفات وفي الجحجح المتوه عنها في الفقرة السابقة فيشارك القاضي الجزئي معها في هذا الاختصاص

ويكون لمحكمة المركز في الجرائم التي من اختصاصها النظر فيها كل السلطة التي للقاضي الجزئي دون أن يكون لها مع ذلك أن تحكم بالحبس لأكثر من ثلاثة أشهر أو بغرامة تزيد عن عشرة جنيهات مصرية مهما بلغ الحد الأقصى للعقوبة المقررة في القانون (٥ نمرة ٦ سنة ١٩٠٧)

٤ - يضع ناظر الحفانية في تعليقات يصدرها الى النيابة وتبلغ الى المحاكم القواعد التي بمقتضاها تقدم عادة الى محكمة المركز أو الى المحكمة الجزئية الجرائم التي تكون كلتا المحكمتين مختصة بالنظر فيها

٥ - في القضايا التي من اختصاص محكمة المركز النظر فيها يجوز أن يقوم بأداء وظيفة النيابة العمومية سواء في ما يختص بإجراء التحقيق وإقامة الدعوى وأبداء الطلبات أو بتنفيذ الأحكام وحقوق رفع الاستئناف من يعينهم لهذا الغرض ناظر الحفانية من مأموري الضبطية القضائية (٥ نمرة ٩ سنة ١٩٠٦)

ومع ذلك ليس لهؤلاء المأمورين إجراء التفتيش أو الضبط المنصوص عليهما في الفقرتين (ب) و (ج) من المادة (٣٠) من قانون تحقيق الجنايات ولا أن يصدروا أمرا بالسجن

وزيادة على ذلك لا يمنع أمر الحفظ الصادر من أحد هؤلاء المأمورين من إقامة النيابة العمومية للدعوى بعد ذلك أو رفعها مباشرة بتكليف من المدعى المدني

٦ - متى رأى أحد مأموري الضبطية القضائية أثناء قيامه بعمل من الأعمال بناء على المادة السابقة أن قضية ما يجب بمقتضى التعليمات المنصوص عليها في المادة الرابعة أن لا ترفع الى محكمة المركز فعليه أن يرسلها الى النيابة وهي ترفعها الى المحكمة الجزئية أو تأمر مأمور الضبطية بتقديمها الى محكمة المركز

ويجوز للنياية أن تتولى من تلقاء نفسها السير في أية قضية موجودة بين أيدي البوليس في أية حالة كانت عليها تلك القضية

٧ - اذا رأت النيابة العمومية أن قضية منظورة لديها هي مما يرفع لمحكمة المركز جاز لها في أية حالة كانت عليها تلك القضية أن تحيلها على أحد مأموري الضبطية القضائية المكلفين بأعمال النيابة العمومية أمام محكمة المركز

٨ - يجب على محكمة المركز أن تحيل كل قضية رفعت اليها على النيابة العمومية لتعطيها السير اللازم اذا رأت :

أولا - ان العقوبة التي من اختصاصها قليلة بالنسبة لجسامة الجريمة  
ثانيا - ان القضية مما يجب تقديمه الى المحكمة الجزئية بمقتضى أحكام  
هذا القانون أو التعليمات المنصوص عليها في المادة الرابعة  
ثالثا - أن هناك محلا لتحقيقها بمعرفة النيابة

٩ - تسرى أحكام المواد ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٤ من قانون تحقيق  
الجنايات حتى في مواد الجنيح على الشهود الذين يتخلفون عن الحضور  
أمام محكمة المركز أو الذين يحضرون ويمتنعون عن أداء الشهادة

١٠ - يجوز لناظر الحاقانية أن يقضى بقرار يصدره بأن أحكام  
قانون تحقيق الجنايات المتعلقة بالأعمال الكتابية وخصوصا بقيد شهادة  
الشهود لا يعمل بها أمام محاكم المراكز الا مع التعديلات التي يرى فيها  
فائدة وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٤٩ من القانون المذكور

الاختصاص في المواد المدنية والتجارية

١١ - لناظر الحاقانية بقرار يصدره أن ينحّل لجميع محاكم المراكز  
أول بعضها اختصاصا في المواد المدنية والتجارية ولا يجوز أن يزيد هذا  
الاختصاص فيما يتعلق بنصب الدعوى عن النصاب الذي للقاضي  
الجزئي حق الحكم فيه نهائيا

### أحكام عمومية

١٢ لناظر الحاقانية بدلا من أن يشكل محكمة قائمة بذاتها في بلد به  
محكمة جزئية أن يأمر بقيد جميع القضايا الجنائية التي من شأنها أن تقدم  
الى محكمة من محاكم المراكز في جدول خاص بها

وتتبع نصوص هذا القانون من حيث تحقيق القضايا المقيدة في هذا الجدول والحكم فيها وتأجيلها وتنفيذ الأحكام كما لو كانت هذه القضايا مقيدة في جدول محكمة من محاكم المراكز

١٣ - أعمال الكتبة والمحضرين في المواد الجنائية يقوم بها في محاكم المراكز الموظفون الذين يعينهم لهذا الغرض ناظر الحقانية بالاتفاق مع ناظر الداخلية

١٤ - مأمورو الضبطية القضائية المتدربون طبقاً للسادة الخامسة يكونون تحت ملاحظة النيابة العمومية فيما يتعلق بالاختصاصات الممنوحة لهم بمقتضى هذا القانون

١٥ - على ناظرى الداخلية والحقانية كل فيما يخصه تنفيذ أمرنا هذا الذى يجب العمل به ابتداء من ١٥ ابريل سنة ١٩٠٤

صدر بسراى عابدين فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ ( ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ )

(عباس حلى)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية  
(مصطفى فهمى)

ناظر الحقانية  
(ابراهيم فؤاد)

ملحق	مواد قانون العقوبات
التعدي على أحد موظفي الحكومة ... ..	١١٧ فقرة أولى
التعدي على أحد موظفي الحكومة أو مقاومته ...	١١٨
التعدي على أحد موظفي الحكومة أو مقاومته ...	١١٩ فقرة أولى
تخريب الآثار الخ ... ..	١٤٠
الضرب ... ..	٢٠٦
الجرح لعدم احتياط ... ..	٢٠٨
الفعل العنفي الفاضل الخلل بالحياة (نمرة ٦ سنة ١٩٠٧)	٢٤٠
القذف (إذا كان الفعل المسند لثمة ليس جناية ولا جنحة)	٢٦٢
السب ... ..	٢٦٥
سرقة أشياء لا تزيد قيمتها عن خمسة وعشرين قرشاً صاعاً	
(نمرة ٦ سنة ١٩٠٧) ... ..	٢٧٤ و ٢٧٥
محلات القمار والنصيب ... ..	٣٠٧
تخريب الآلات الزراعية الخ ... ..	٣٠٩
تسميم حيوانات مستأنسة ... ..	٣١٢
هدم أو تخريب الحدود الفاصلة الخ ... ..	٣١٣
الحرق الناشئ عن إهمال ... ..	٣١٥
اتهام حرمة الملكية ... ..	٣٢٣
» » » ... ..	٣٢٤
» » » ... ..	٣٢٥
» » » ... ..	٣٢٧
الجنح التي تقع في الجلسة :	
ما يقع مخالفاً لأحكام الأمر العالي المتعلق بالمتشردين	٦

قانون  
محاكم الجنايات  
(نمرة ٤ سنة ١٩٠٥)

---





## قانون تشكيل محاكم الجنايات (نمرة ٤ سنة ١٩٠٥)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣  
المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات المتبع لدى المحاكم  
المذكورة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية ومواقفة رأى مجلس النظار

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هوآت

### الباب الأول

(فى الاختصاص والترتيب)

١ - الأفعال التى تعدّ جنائية بمقتضى القانون تحكم فيها محاكم  
جنايات ماعدا ما يكون الحكم فيه من خصائص محاكم مخصوصة  
وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٥٥

- ٢ - تتعقد محاكم الجنايات في كل جهة بها محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاص كل محكمة منها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تتعقد بها
- ٣ - تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف مع مراعاة أحكام المادة الآتية
- ٤ - يعين ناظر الحفانية بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف من يعهد اليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات وكذلك يكون الحال في توزيع عمل هذه المحاكم بين المستشارين المعيّنين بالطريقة المتقدمة مع مراعاة قاعدة التناوب ويجوز أن يكلف مستشارو محكمة الاستئناف بالقضاء في محكمة جنائيات مصر
- وإذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور معين من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل بأخر من المستشارين الملحقيين بمحاكم الجنايات (يعينه رئيس محكمة الاستئناف) أو عند السرعة يستبدل بقاض من قضاة المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تتعقد بها محكمة الجنايات ينتخبه رئيس هذه المحكمة بالاتفاق مع رئيس المحكمة الابتدائية

## الباب الثاني

(في مواعيد انعقاد محكمة الجنايات)

٥ - تنعقد محاكم الجنايات كل شهر مالم يصدر قرار من ناظر الحقانية يخالف ذلك

ويجوز له أن يأمر بانعقادها في أوقات أخرى فوق العادة

٦ - يحدد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار الانعقاد قبله بشهر على الأقل بقرار من ناظر الحقانية بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف وينشر في الجريدة الرسمية

٧ - جدول قضايا الدور يعد طبقاً للمادتين ٢٢ و ٢٤

٨ - توالى محكمة الجنايات جلساتها الى أن تنتهى القضايا المقيدة بالجدول مالم يطرأ مانع

## الباب الثالث

(في الاحالة على محكمة الجنايات)

أوامر قاضى الاحالة

٩ - كل قضية جنائية حققها النيابة ينظرها قاضى إحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات

وينتدب لهذا الغرض فى كل محكمة ابتدائية بقرار يصدره ناظر الحقانية قاض أو أكثر للاحالة ويجوز لهؤلاء القضاة التنقل حسب مقتضيات المصلحة

١٠ - تقدم القضية لقاضى الاحالة بتقرير تحرره النيابة بين فيه جليا الأفعال المسندة لمتهم أولكل من المتهمين عند تعددهم والوصف القانونى لهذه الأفعال

وترفق بهذا التقرير قائمة بأسماء شهود الاثبات تبين فيها جليا الأفعال التى يجوز أن يطلب من كل واحد منهم أداء الشهادة عنها وتعلن صورة التقرير والقائمة لكل واحد من المتهمين

١١ - يفصل قاضى الاحالة فى القضية المحالة عليه بالكيفية المتقدمة بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات التى يرى لزوم طلبها من النيابة العمومية أوالمتهم أوالمدافع عنه ويعلن الخصوم بالميعاد المحدد لنظر القضية أمامه قبل ذلك بثلاثة أيام على الأقل ويصدر أمره فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ تبليغ الأوراق اليه

١٢ - اذا رأى قاضى الاحالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنائية وان الدلائل المقدمة كافية يأمر باحالتها على محكمة الجنايات بالكيفية المدونة فى الباب الرابع

واذا رأى وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو مخالفة يعيد القضية الى النيابة لاجراء اللازم عنها قانونا ومع ذلك إذا كانت فيها جنحة مرتبطة بجناية جازله أن يأمر باحالتها على محكمة الجنايات فى نفس الأمر الذى يصدر بشأن الجناية

وإذا لم يَرَأَ قَاطِبَةً الجَرمَ أو لم يجد دلائل كافية للتهمة يصدر أمراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ويأمر بالإفراج عن المتهم ما لم يكن مجبوساً لسبب آخر.

ويجوز له إعادة القضية إلى النيابة لاستيفاء التحقيق. معينا المواضع التي يلزم إجراؤه بشأنها متى رأى في ذلك فائدة ويجوز له أيضاً أن يجري بنفسه تحقيقاً تكميلياً.

١٣ - يجوز للنائب العمومي الطعن أمام محكمة الاستئناف منعقدة بهيئة محكمة تقض وإبرام في الأمر الصادر من قاضي الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو في الأمر الصادر منه بإعادة القضية إلى النيابة لأن الأفعال المسندة إلى المتهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة ولا يجوز هذا الطعن الا خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها.

ويكون ذلك الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمانية عشر يوماً كاملة من تاريخ الأمر.

ويحكم فيه بالسرعة.

ويكلف المتهم بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة.

١٤ - تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال المتهم أو المدافع عنه.

فاذا قبل الطعن تعيد المحكمة القضية الى قاضى الاحالة معينة الجريمة  
المكونة لها الأفعال المرتكبة

١٥ - الأوامر التي تصدر من قاضى الاحالة تكون غير قابلة  
لظعن ما وهذا في غير مجاء في أحكام المادتين ١٣ و ١٤  
ومع ذلك فالأمر الذى يصدر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى  
بناء على عدم كفاية دلائل الجرم لا يمنع من اعادة الدعوى اذا ظهرت  
دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فيها طبقا  
للادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات

#### في الحبس الاحتياطى

١٦ - عند ما تقدم قضية لقاضى الاحالة يكون هو دون غيره  
مختصا بالحكم فى الحبس الاحتياطى فيجوز له فى كل وقت أن يأمر  
بالقبض على المتهم الذى لم يقبض عليه أو الذى أفرج عنه مع الضمانة  
كما يجوز له أن يأمر بالافراج مع الضمانة على المتهم المقبوض عليه

#### في الشهود

١٧ - عندما يصدر قاضى الاحالة أمرا بها يكلف المتهم أو المدافع  
عنه بأن يقدم له فى الحال قائمة الشهود الذين يطلب أن تسمع شهادتهم  
أمام محكمة الجنايات

ويأمر باعلان هؤلاء الشهود من قبل النيابة العمومية بالحضور أمام  
محكمة الجنايات مالم يربعد سماع أقوال المتهم أو المدافع عنه أن القصد  
من طلب حضورهم المطلق أو مجرد النكائية

ويجوز لقاضي الاحالة أن يزيد في هاته القائمة فيما بعد بناء على طلب المتهم أسماء شهود آخرين ويجب اخطار النيابة بهذا الطلب قبل الفصل فيه بثلاثة أيام على الأقل

١٨ - شهود النفي الذين لم تدرج أسماءهم في القائمة المذكورة بالمادة السابقة يعلنون بالحضور بواسطة المتهم على يد محضر بعد ايداع مصاريف سفرهم بقلم الكاتب

١٩ - يجب على المتهم والمدعى بالحقوق المدنية أن يعلن كل منهما الآخر بواسطة أحد المحضرين قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل بقائمة الشهود المعلنين من قبلهما وأن يعلن بها النيابة بتقرير يحجر بقلم كاتب المحكمة

٢٠ - أسماء شهود الاثبات التي لم تدرج في القائمة المذكورة بالمادة (١٠) تعلن للمتهم من النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل

٢١ - اعلان الشهود بالحضور يكون قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل غير مواعيد مسافة الطريق

ويترتب حتما على تكليف شاهد بالحضور أمام محكمة الجنايات في جلسة معينة وجوب حضوره في كل جلسة تليها من جلسات نفس الدور الذي يمكن أن تنظر فيه القضية.

في تحديد دور الانعقاد

٣٢ - عندما يصدر قاضي الاحالة أمرا بالاحالة على محكمة الجنايات يحدد دور انعقاد جلسات المحكمة الواجب تقديم القضية فيه متبعا للتعاليم الصادرة في ذلك من رئيس المحكمة الابتدائية

ويحدد في آن واحد اذا طلب المتهم أو المدافع عنه ميعادا لا يجوز أن يتجاوز عشرة أيام يبق أثناءه ملف القضية في قلم كتاب المحكمة حيث يسوغ للدافع الاطلاع عليه من غير أن ينقل من هذا القلم

وتعلن صورة أمر الاحالة الى المتهم في ظرف الايام الثلاثة من النطبق به

٣٣ - اذا صدر أمر الاحالة ولم يكن حدد تاريخ لافتتاح دور محكمة الجنايات يعلن هذا التاريخ للتهم من قبل بثمانية أيام كاملة

٣٤ - ملف كل قضية صدر فيها أمر إحالة يسلم في الوقت اللازم من قاضي الاحالة الى رئيس المحكمة الابتدائية وهو يبلغه الى المستشارين المعينين لدور انعقاد محكمة الجنايات الذي أحيلت عليه القضية

وعلى رئيس المحكمة الابتدائية أن يعد جدول قضايا كل دور من من أدوار انعقاد محكمة الجنايات بعد أخذ رأي قضاة الاحالة



في المدافعين .

٣٥ - عند ما يسلم ملف القضية لرئيس المحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٢٤ يعين من تلقاء نفسه مدافعا لكل متهم لم ينتخب من يقوم بالدفاع عنه

٣٦ - اذا كان لدى المدافع المعين من قبل رئيس المحكمة الابتدائية أعذار أو موانع يريد التمسك بها يجب عليه إبدائها له بدون تأخير واذا طرأت عليه بعد فتح دور الانعقاد وجب تقديمها الى رئيس محكمة الجنايات

فاذا قبلت يعين رئيس المحكمة الابتدائية أو رئيس محكمة الجنايات مدافعا آخر

وفما عدا حالة العذر أو المانع المثبت أصوليا يجب على المدافع المعين من قبل رئيس المحكمة أن يدافع عن المتهم في الجلسة أو يعين من يقوم مقامه وإلا حكم عليه من محكمة الجنايات بغرامة لا تتجاوز خمسين جنينا مصريا مع عدم المساس باقامة الدعوى التأديبية اذا اقتضتها الحال ويحوز للمحكمة اعفاؤه من الغرامة اذا أثبت لها انه كان من المستحيل عليه أن يحضر في الجلسة

٣٧ - للخاصي المعين من قبل رئيس المحكمة اذا لم يكن فقر المتهم ثابتا أن يطلب تقدير أتعاب له متى أحسن القيام بما عهد اليه وتقدر هذه الأتعاب في الحكم الصادر في الدعوى ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأي وجه

٢٨ - المحامون المقبولون في المرافعة أمام محكمة الاستئناف أو أمام المحكمة الابتدائية الكائنة في الجهة التي تتعقد بها محكمة الجنايات يكونون هم المختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات

في القضايا التي تحقق بمعرفة قاضي التحقيق

٢٩ - اذا رأى قاضي التحقيق بعد تحقيق قام به أن في القضية جنائية ثابتة ثبوتاً كافياً على شخص أو أكثر يصدر أمراً بإحالتها على محكمة الجنايات متبعاً الأحكام الواردة في هذا الباب فيما يتعلق بقاضي الاحالة بدلاً من السير طبقاً لأحكام الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون تحقيق الجنايات

## الباب الرابع

(في أوامر الاحالة)

٣٠ - يبين أمر الاحالة الأفعال التي تأسست عليها التهمة مع جميع التفاصيل اللازمة لايقاف المتهم على موضوع الاتهام من تاريخ الجريمة ومحل وقوعها والمجنى عليه وكيفية ارتكابها أو الشيء الذي وقعت عليه وكافة الظروف التي من شأنها تشديد الادانة .

وبصف الجريمة إما باعطائها اسمها الخاص أو بذكر العناصر المكونة لها من جهة ارتباطها بالأفعال ويذكر مادة القانون المطلوب تطبيقها

٣١ - يصدر عن كل جريمة موجهة على شخص واحد أمر احالة خاص بها إلا فيما نصت عليه المواد الأربع الآتية .

٣٣ - اذا كانت الافعال المدعاة مرتبطة ببعضها ارتباطا يكون مجموعا غير قابل للتجزئة فكافة الجرائم التي تنشأ من اجتماع الأفعال كلها أو من أحدها أو من اجتماع أكثرها يجوز توجيهها على المتهم الواحد في أمر احالة واحد

٣٣ - اذا وجد شك في وصف الافعال المسندة الى المتهم فكافة الجرائم التي يمكن ترتبها عليها يجوز أن يصدر بشأنها ضد المتهم أمر احالة واحد كما يجوز أن توجه عليه بطريق الخيرة

٣٤ - اذا اتهم شخص بارتكاب عدة جرائم من نوع واحد وكان وقوع آخر جريمة منها في خلال سنة من تاريخ وقوع الأولى جاز أن يصدر ضده أمر احالة واحد بشأن هذه الجرائم جميعها

٣٥ - اذا كانت الأفعال المدعاة مرتبطة ببعضها ارتباطا يكون مجموعا غير قابل للتجزئة واتهم عدة أشخاص بالاشتراك في ارتكابها يجوز اصدار أمر احالة واحد ضدهم جميعا حتى لو كانت الأفعال الموجهة على كل واحد منهم مكونة لجرائم مختلفة

٣٦ - يجوز لمحكمة الجنايات الى حين النطق بالحكم اصلاح كل خطأ مادي أو تدارك كل سهو في عبارة الاتهام مما يكون في أمر الاحالة

٣٧ - يجوز لمحكمة الجنايات الى حين النطق بالحكم تعديل أو تشديد التهمة المبينة في أمر الاحالة اذا اقتضت الحال ذلك بشرط أن لا توجه على المتهم أفعالا لم يشملها التحقيق

٣٨ - اذا كان مافى أمر الاحالة من الخطأ أو السهو الذى تداركته محكمة الجنايات بمقتضى المادة ٣٦ من شأنه خدع المتهم أو الاضرار بدفاعه يجب عليها إما تأجيل القضية بللسة آتية أو الأمر بحاكمته فى الدور المقبل من أدوار انعقادها

وكذلك يكون الحال كلما عدلت المحكمة التهمة بمقتضى المادة ٣٧ وكان التعديل اذا لم تؤجل القضية موجبا للاضرار بالدفاع عن المتهم أو بسير الدعوى

وفى ما يغير ذلك من الاحوال يجب الاستمرار فى الدعوى بدون انقطاع

٣٩ - اذا عدلت محكمة الجنايات فى التهمة بموجب المادة ٣٧ بعد سماع شهادة الشهود يجوز استحضار هؤلاء الشهود مرة ثانية وسماع أقوالهم بشأن هذا التعديل واستحضار شهود آخرين متى رأت المحكمة لزوما لذلك

٤٠ - يجوز لمحكمة الجنايات فى الحكم بالعقوبة أن تغير وصف الأفعال المبينة فى أمر الاحالة بغير سيق تعديل فى التهمة ولكن بمراعاة الحدود الواردة فى المادة ٣٣ فقط وفى هذه الحالة لا تحكم المحكمة بعقوبة أشد من المنصوص عليها فى القانون للجريمة الموجهة على المتهم فى أمر الاحالة

ويجوز أيضا بدون سبق تعديل فى التهمة الحكم على المتهم بشأن كل جريمة تولت اليها الجريمة الموجهة عليه فى أمر الاحالة لعدم اثبات بعض الأفعال المسندة أو للأفعال التى أضيفها الدفاع

وإذا كانت التهمة على جريمة ارتكبت جاز عقاب المتهم على الشروع في ارتكابها

## الباب الخامس في الاجراءات بالجلسة

٤١ - يستحضر المتهم الى الجلسة بغير قيود ولا اذلال انما تجرى عليه الملاحظة اللازمة

ولا يجوز ابعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها إلا اذا وقع منه تشويش جسيم يستدعي ذلك

٤٢ - ويجب عليه تعريف اسمه ولقبه وعمره وصناعته ومحل اقامته ومولده

٤٣ - يتلو كاتب المحكمة أمر الاحالة

٤٤ - بعد تلاوة أمر الاحالة يشرع في الاجراءات اللازمة كالمبين في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون تحقيق الجنايات ما لم يخالفها نص من النصوص الآتية

٤٥ - يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية بحسب ما ينص كلا منهم أن يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يعان بأسمائهم طبقاً للواد ١٠ و ١٩ و ٢٠ المتقدمة إلا مانص عليه في المادة الآتية

٤٦ - يجوز للمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص ولو باصدار أمر بالضبط والاحضار اذا دعت الضرورة له أو تسمع حضر أى ورقة جديدة يرى فائدتها ويجب على من دعى للشهادة بهذه الكيفية أن يحلف اليمين

٤٧ - اذا تخلف الشهود عن الحضور أمام محكمة الجنايات أو حضروا وامتنعوا عن الاجابة نتبع في شأنهم القواعد المدونة في المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ من قانون تحقيق الجنايات

والعقوبة التى يحكم بها على الشاهد الذى تخلف عن الحضور في أول مرة تكون غرامة لاتزيد عن أربعين جنيا مصريا واذا تخلف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يحكم عليه بغرامة لاتزيد عن أربعين جنيا أو بالحبس مدة لاتتجاوز شهرا واذا حضر وامتنع عن الاجابة يحكم عليه بغرامة لاتزيد عن أربعين جنيا أو بالحبس مدة لاتتجاوز شهرين

٤٨ - تشرع المحكمة في المداولة فورا بعد اقفال باب المرافعة

٤٩ - يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكما بالاعدام أن تأخذ رأى مفتي الجهة الموجودة في دائرتها المحكمة ويجب ارسال أوراق القضية اليه

فاذا لم يبد رأيه في ميعاد الثلاثة أيام التالية لارسال الأوراق اليه تحكم المحكمة في الدعوى

٥٠ - اذا رأت المحكمة أنه ثبتت على المتهم التهمة المبينة في أمر الاحالة أو جنائية أو جنحة أخرى مما تنطبق عليه الشروط المنصوص عليها في المادة ٤٠ تقرر ادانته وتحكم عليه بالعقوبة المدونة في القانون وفي عكس ذلك تحكم ببراءته ويفرج عنه فوراً ان لم يكن محبوساً لسبب آخر

وعلى كل حال يجب أن يفصل في نفس هذا الحكم في التضمينات التي قد يطلبها بعض الخصوم من بعض

٥١ - ينطق بالحكم في الجلسة نفسها أو التي تليها على الأكثر ويوقع عليه قبل اقفال دور الانعقاد وعلى كل حال يكون التوقيع في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق به

٥٢ - يجوز الطعن بطريق النقض والابرام في أحكام محاكم الجنايات بالطرق المنصوص عليها في المواد من ٢٢٩ الى ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات

٥٣ - المتهم الغائب تحكم في غيبته محكمة الجنايات حسب أحكام قانون تحقيق الجنايات

## الباب السادس (أحكام وقتية وغير ذلك)

٥٤ - أحكام هذا القانون تسرى على كل قضية جنائية لم تكن رفعت للمحاكم الجنائية الحالية قبل أول شهر فبراير سنة ١٩٠٥ وذلك مع مراعاة أحكام المادة الآتية

وأول دور من أدوار انعقاد كل محكمة من محاكم الجنايات يكون في شهر مارس سنة ١٩٠٥ مالم يؤجله ناظر الحقانية الى الشهر التالي

٥٥ - يجوز لناظر الحقانية أن يؤجل بقرار يصدره تشكيل محاكم الجنايات في جهة واحدة أو أكثر الى أن يصدر قرار جديد

وكل قرار يقضى بتشكيل محاكم جنائيات جديدة يجب أن يتحدد فيه المواعيد التي تحكم من ابتدائها في القضايا الجنائية التي لم تكن رفعت للمحاكم الحالية في تلك المواعيد

٥٦ - المواد من ١٩٠ الى ٢١٤ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٤٢ من قانون تحقيق الجنايات لا تسرى على القضايا المحكوم فيها من محاكم الجنايات

٥٧ - على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون

صدر بمرأى عابدين في ٦ القعدة سنة ١٣٢٢ (١٢ يناير سنة ١٩٠٥)

(عباس حلمي)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمي)

ناظر الحقانية

(ابراهيم فؤاد)





ملحوظة - الأرقام غير المسبوقة ببيان تشير إلى مواد قانون تحقيق الجنايات.  
ولم تدخل في هذا الفهرست المواد من ١٩٠ - ٢١٤ و ٢٢٦ و ٢٧٠  
و ٢٤٢ من القانون المذكور ( ر . ق ث ثمرة ٤ سنة ١٩٠٥ م ٢٥٦ )

---

فهرست هجائی  
لقانون تحقیق الجنايات

( ۱ )

ابدال العقوبة ۲۵۸

اثبات ( ر . أدلة )

أحكام ( ر . استئناف . تنفيذ . غياب . غيبة المتهم . نقض وإبرام )  
محكمة المخالفات :

بيان ما يشتمل عليه الحكم ۱۴۹ و ۱۵۵

النطق بالحكم ۱۵۱

التوقيع على نسخة الحكم ۱۵۲

محكمة الجنح :

· بيان ما يشتمل عليه الحكم والتوقيع عليه ۱۶۰ و ۱۸۰

النطق بالحكم ۱۷۱

محكمة المركز ۷ نمرة ۸ ( ۱۹۰۴ ) م ۱۰

» الاستئناف ۱۵۴ و ۱۸۸

» الجنايات :

بيان ما يشتمل عليه الحكم ۷ نمرة ۴ ( ۱۹۰۵ ) م ۲۷

و ۴۴ و ۵۰

تابع (۱)

أحكام (تابع ماقبله)

النطق بالحكم والتوقيع عليه ن نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۵۱  
تغيير وصف الافعال ن نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۴۰  
اعتبار أن الاجراءات المتعلقة بالشكل قد روعيت أثناء الدعوى ۲۲۹  
تسليم صورة الحكم ۲۳۱

اخبار (ر. تبليغ)

اختصاص

قاضى التحقيق :

تحقيق الدعوى ۵۷ و ۵۸

دفع بعدم الاختصاص ۵۹ - ۶۱

امتناع الشهود عن الحضور أو الاجابة ۸۵ - ۸۷

قاضى الاحالة ن نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۱۶ و ۹

المحكمة المركزية ن نمرة ۸ (۱۹۰۴) م ۱۱ و ۳

المحكمة الجزئية :

مخالفات ۱۲۸ و ۱۵۰ ن نمرة ۸ (۱۹۰۴) م ۳

امتناع الشهود عن الحضور أو الاجابة ۸۵ - ۸۷

جنح ۱۵۶

شهود التحقيق ۱۴ و ۳۳

تعويضات ۱۵۰ و ۱۷۳

## تابع (١)

اختصاص (تابع ماقبله)

المحكمة الابتدائية :

استئناف المخالفات ١٥٤

» الجناح ١٧٩ و ١٨٣ و ١٨٨

طلب تعيين القاضي المختص بالحكم ٢٤١

محكمة الجنايات ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١ و ٢ و ١٢

محكمة الاستئناف :

طلب اقامة الدعوى العمومية امامها ٤٥ و ٦٢

طلب تعيين القاضي المختص بالحكم ٢٤١

محكمة النقض والابرام ٢٢٩ و ٢٣٣ و ٢٣٤ ن نمرة ٤ (١٩٠٥)

م ١٣ و ٥٢

أدلة

الاستدلالات التي يجمعها مأمور الضبطية القضائية ٣ و ١٠

أدلة محسوسة ( ر . أيضا أشياء مضبوطة . تفتيش ) :

أوراق المضاهاة ٧٢

بينه :

حلف اليمين في التحقيق ٣١ و ٦٧

» » بالجلسة ١٤٥ و ١٦٠ و ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

الاستشهاد في التحقيق ٧٧

تابع (۱)

أدلة (تابع ماقبله)

الاستشهاد في الجلسة ۱۳۶ و ۱۶۰ و نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۴۴

تجريح الشهود ۷۹

تلاوة شهادة الشهود ۱۳۴ و ۱۶۵ و نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۴۴

جواز سماع شهادة شهود آخرين ن نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۴۵ - ۴۶

الحكم بالاطلاع على الاوراق ۱۶۲ و ۲۱۸

استيفاء التحقيق أمام المحكمة ۱۳۱ و ۱۶۰ و ۱۸۶

استجواب المتهم ۱۳۷ و ۱۶۰ و نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۴۴

بطلان الاجراءآت ۲۲۹

ظهور أدلة جديدة ۴۲ و ۱۲۷ و نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۱۵

قوة الاثبات :

محاضر المخالفات ۱۳۹

» - الحكم على الشهود بمقتضاها ۱۴

الشهادة بعد حلف اليمين ۹۲ و ۱۴۵ و ۱۶۰ و نمرة ۴

(۱۹۰۵) م ۴۴

سماع شهادة من يصح تجريحه ۷۹

» » الشهود بغير حضور الخصوم ۸۲

أدلة جديدة ۴۲ (ب) و ۱۲۷ و نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۱۵

استجواب (و . متهم)

## تابع (١)

استئناف

حكم محكمة مركزية ن نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٣ و ٥  
حكم محكمة مخالفات :

شروطه ١٥٣ و ١٤٣

شكله ومواعيده ١٥٤

محكمة مختصة بنظره ١٥٤

اجراآته ١٥٤

تنفيذ ولو مع حصول الاستئناف ١٥٥

حكم محكمة جنح :

شروطه ١٧٥ و ١٧٦

شكله ومواعيده ١٧٧ و ١٧٨ و ١٨٣

محكمة مختصة بنظره ١٧٩ و ١٨٣

تنفيذ ولو مع حصول الاستئناف ١٨٠ و ١٨١

تكليف بالحضور ١٨٤

تسليم أوراق الدعوى ونقل المتهم ١٨٢ و ١٨٣

اجراآت المحكمة الاستئنافية ١٨٥ - ١٨٩

عقوبات صادرة على الشهود عند التحقيق :

أمام النيابة ٣٣

» قاضى التحقيق ٨٥ و ٨٧

تابع (۱)

اشياء مضبوطة (ر. أيضا تفتيش)

الاشياء التي يجوز ضبطها ۱۸ و ۱۹ و ۳۰ و ۶۸ و ۷۰  
التصرف فيها ۲۰ - ۲۲

اعتراف ۱۳۴ و ۱۶۰ و ن نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۴۴

اعدام (ر. أيضا تنفيذ الاحكام)

أخذ رأى المفتي ن نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۴۹

اعلان

أمر الضبط والاحضار ۹۷

» الحبس ۱۰۰

الامر الصادر على طلب افراج ۱۰۵

» » بأن لاوجه لاقامة الدعوى ۱۱۶

أمر الاحالة ۱۲۱ و ن نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۲۲ و ۲۳

ورقة الاتهام ن نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۱۰

قائمة الشهود ن نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۱۰ و ۱۷ - ۲۰

تكليف بالحضور (ر. شهود . متهم)

الحكم الغيابي ۱۳۳ و ۱۵۴ و ۱۶۳ و ۱۸۷

» في غيبة المتهم ۲۲۸



تابع (١)

اعلان (تابع ماقبله)

العقوبات المالية ٢٦٥ و ٢٦٦

أعمال المحضرين في محاكم المراكز نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٣

افراج

واجب حتما :

عند عدم امتداد مدة الأمر بالحبس ٣٧ و ٣٩

في مواد الجنح التي يحققها قاضي التحقيق ١٠٨

عند صدور أمر بعدم وجود وجه ن نمرة ٤ (١٩٠٤) م ١٢

عند اعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة ١١٧ و ١١٨

عند الحكم بالبراءة ١٨١ و ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٠

جائز :

للنيابة ٤١ و ٤٠ و ١٠٣

لقاضي الامور الجزئية عند طلب الاذن بامتداد السجن ٤٦

لقاضي التحقيق ١٠٣ و ١٠٦ و ١٠٩

لقاضي الاحالة ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٦

للمحكمة بأودة المشورة ٤٠ و ٤٤ و ١٠٥ و ١١١ و ١١٢

لمحكمة الجنح ١٥٩ و ١٨٠

مبلغ الضمانة وتخصيصه ٤١ و ١١٠

تابع (۱)

افراج (تابع ماقبله)

جزاء المتهم على تخلفه عن الحضور بعد الافراج عنه ۱۱۴

و ۱۱۰

القبض على المتهم بعد الافراج عنه ۴۱ و ۱۱۳ - ۱۱۵

ون نمرة ۴ (سنة ۱۹۰۵) م ۱۶ و ۲۹

عدم سماع أقوال المدعى المدنى فيما يتعلق بالافراج عن

المتهم ۱۰۷

اكراه بدنى (ر . أيضا تنفيذ الأحكام)

القبض على الشهود واحضارهم قهرا ۱۴۱ و ۱۶۷

أمر

من قاضى التحقيق :

بالحكم فى المسائل الفرعية ۶۰ و ۶۱

باجراء التحرى واثبات الحالة ۶۶

بضبط رسائل الخ ۷۰

فى طلب الاستشهاد ۷۷

بمخصوص أوامر الحبس ۱۰۵ و ۱۱۰

بعدم وجود وجه ۱۱۶ و ۱۲۷

بالاحالة ۱۱۷ - ۱۲۶ و ۲۳۶ و ۲۹ نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۲۹

## تابع (١)

أمر (تابع ما قبله)

من قاضي الاحالة ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١١ :  
 بعدم وجود وجه ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢ و ١٥  
 بالاحالة على محكمة الجنايات ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢ و ٢٢  
 و ٣٠ - ٤٠  
 باعادة القضية الى النيابة ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢  
 الطعن فيه بطريق النقض والابرام ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م  
 ١٣ و ١٤

من المحكمة بأودة المشورة :  
 في مواد الحبس الاحتياطي ٤٤ و ١٠٥ و ١١١ و ١١٢  
 في المعارضة في أوامر قاضي التحقيق ( ر . معارضة )

امر احضار « أو أمر ضبط واحضار »

شاهد :

صادر من النيابة ٣٣  
 صادر من قاضي التحقيق ٨٥  
 صادر من محكمة الجنايات ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٦  
 متهم :  
 صادر من مأمور الضبطية القضائية ١٦

تابع (۱)

امر احضار (تابع ماقبله)

صادر من النيابة ۳۵

صادر من قاضی التحقيق ۹۴

بیان مایشتمل علیه ۴۰ و ۹۵

تنفیذه ۱۷ و ۴۰ و ۹۶ و ۹۷ و ۱۰۱

الغائه ۴۰ و ۱۰۳

امر بالسجن (ر. امر حبس)

امر تنفيذ (ر. تنفيذ الأحكام)

امر حبس

لا يجوز أن يصدر من المندوبين لأعمال النيابة بحاكم المراكز

نموة ۸ (۱۹۰۴) م ۵

صادر من النيابة ۳۶ :

الاحوال التي يصدر فيها ۳۶ و ۴۰

مدة نفوذ مفعوله وما للتم قبله ۳۶ - ۴۱ و ۴۴

صادر من قاضی التحقيق :

الاحوال التي يصدر فيها ۹۴ و ۱۱۳ و ۱۱۴

طلبات النيابة ۹۸

## تابع (١)

### أمر حبس (تابع ما قبله)

مدة نفوذ مفعوله ١٠٨ و ١١١ و ١٠١  
 حق المتهم قبله ٩٤ و ١٢٤ - ١٠٦ و ١٠٨ و ١١١ و ١١٢  
 صادر من قاضي الاحالة ٣ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٦  
 صادر من المحكمة ١١٢ و ١١٣ و ١٨٩  
 بيان ما يستعمل عليه ٤٠ و ٩٩  
 تنفيذه ٤٠ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢  
 الغاؤه ٤٠ و ١٠٣ و ١٠٥

### أمر من المحكمة

للدخول في بيت مسكون ٥

### أهل خبرة (ر . خبراء)

### أهل الفن (ر . خبراء)

### أودة المشورة

افراج عن المتهم ٤٤ و ١٠٥ و ١١١ و ١١٢  
 أمر احالة ١٢٤ - ١٢٦  
 أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ١٢٧  
 مسائل فرعية ٦١

تابع ( ۱ )

أوراق دالة على الثبوت

ارسالها الى النيابة ۱۰

أوراق المدعى المدنى

ارسالها الى النيابة ۵۲

أوراق المضاهاة ۷۲

( ب )

براءة ( ر . متهم )

بطلان الاجراءآت

عدم علنية الجلسات ۲۳۵

تقديم أوجه البطلان ۲۳۶

وجه للطعن بطريق النقض والابرام ۲۲۹

الاثبات أمام محكمة النقض والابرام أن الاجراءآت أهملت

أو خولفت ۲۲۹

بلاغ ( ر . تبليغ )

بوليس ( ر . ضبطية قضائية )

بيت ( ر . منزل )

( ت )

تأجيل ( ر. أيضا أمر . قاضي احالة . محكمة مركز )

التحقيق ٧٦

القضية بالجلسة :

في حالة التلبس بالجريمة ١٥٩

في محكمة الجنايات ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٣٨

النطق بالحكم ١٥١ و ١٥٤ و ١٧١ و ١٨٨ و ن نمرة ٤

(١٩٠٥) م ٤٩ و ٥١

تأخير ( ر. تأجيل )

تأديب جسماني ٢٤٣ و ٢٤٤

تبليغ

وجوب التبليغ عن وقوع الجرائم ٦ و ٧

ارسال التبليغات الى النيابة ٩

اتخاذ البوليس للاجراءات الابتدائية ١٠

تحقيق النيابة ٢٩

شكوى بدون ادعاء بحق مدني ٤٩

تجريح الشهود ٧٩ و ٩٢

تابع ( ت )

تحقیق

جمع الاستدلالات ۳

تحقیق الضبطية القضائية :

تحریات اولیه ۱۰

فی حالة تلبس بالجريمة ۱۱-۱۹ و ۲۴-۲۸

تفتیش منازل الاشخاص الموضوعین تحت المراقبة ۲۳

بأمر من النيابة ۲۹

بانتداب من قاضی التحقيق ۷۱ و ۹۰ و ۹۱

فی القضايا التي من اختصاص محاکم المراكز نمرة ۸

( ۱۹۰۴ ) م ۶ و ۷

تحقیق النيابة العمومية :

قواعده العمومية ۲۹ - ۴۴

استلام تحقیق قضايا التلبس ۲۵ و ۲۶

فی قضايا محاکم المراكز نمرة ۸ ( ۱۹۰۴ ) م ۶ - ۸

احالة قضية جنائية من محكمة الاستئناف على

النيابة ۱۸۹

تحقیق قاضی التحقيق :

قواعده العمومية ۵۷ - ۱۱۵

قلل التحقيق ۱۱۶ - ۱۲۷ و ۱ نمرة ۸ ( ۱۹۰۵ ) م ۲۹



## تابع ( ت )

تحقيق (تابع ماقبله)

تحقيق قاضى الاحالة :

نظر القضايا الجنائية ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٩ - ١١ و ١٦

تحقيق تكبيل ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢

استيفاء التحقيق :

بواسطة قاضى الاحالة ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢

» محكمة المخالفات ١٣١

» » الجنح ١٥٩

» » الاستئناف ١٨٦

» » المركز نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٨

طلب الحكم فى الدعوى بمحكمة الاستئناف ٦٢

انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق فى اقامة الدعوى ٢٨٠

تروير

مضاهاة الأوراق ٧٢

تشغيل ( ر . تنفيذ الأحكام )تضامن فى المصاريف ٢٥٣تعدد الجرائم ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٣١ - ٣٥

تابع (ت)

تعويضات وما يجب رده.

طلبات المدعى المدنى ٥٠

في حالة تنازل المدعى المدنى عن دعواه ٥٥

دبة ٥٦

أشخاص مسئولون عن حقوق مدنية ٢٣٨

محكمة المخالفات ١٤٧ و ١٥٠

» الجرح ١٧٢ و ١٧٣

» الاستئناف ١٥٤ و ١٨٨

» الجنايات ٣ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٠

في حالة الحكم في غيبة المتهم ٢١٩ - ٢٢٤

توزيع ما يتحصل من التنفيذ بين ذوى الحقوق ٢٧٥

تنفيذ ( ر . تنفيذ الأحكام)

تعيين القاضى المختص ٢٤١

تفتيش

بواسطة مأمورى الضبطية القضائية :

في حالة التلبس بالجريمة ١٨ و ١٩

في منازل الموضوعين تحت المراقبة ٢٣

بانتداب من النيابة ٣٠

» من قاضى التحقيق ٧١

بواسطة النيابة ٣٠

» قاضى التحقيق ٦٨ - ٧١

## تابع ( ت )

تقدم ( ر . مضي المدة )

تقرير ( ر . أيضا خبراء )

بطلب الاستئناف ١٥٤

من القاضي الملخص ١٨٥

تكليف بالحضور ( ر . شهود . متهم )

تكليف بالحضور مباشرة

مدعى مدنى ٥٢ و ٤٨ و نمرة ٨ ( ١٩٠٤ ) م ٥

نيابة عمومية ١٢٩ و ١٥٧

تلبس بالجريمة

تعريفه ٨

تبليغ الجناية ٧

دخول منزل مسكون ٥

تحقيق بواسطة الضبطية القضائية ١١ - ١٩ و ٢٤ - ٢٨

القبض على المتهم ٧ و ١٥

استلام النيابة للتحقيق ٢٥ - ٢٦

تكليف المتهم بالحضور ١٥٨

» الشهود بالحضور ١٦٦

تأخير القاضي للدعوى ١٥٩

تابع ( ت )

تنازل المدعى المدنى ۵۵

تناقض بين الأحكام ۲۳۳

تنفيذ الأحكام

اعدام ۲۵۸ - ۲۶۳

عقوبة مقيدة للحرية ۲۶۴

تأديب جسمانى ۲۴۴

تسليم الى مدرسة اصلاحية ۲۴۵

عقوبات مالية :

تخصيص مبلغ الضمان ۱۱۰

اعلان المحكوم عليه بها ۲۶۵ - ۲۶۶

اكراه بدنى ۲۶۷ - ۲۷۱ و ۲۴۶

شغل بدل الاكراه ۲۷۱ - ۲۷۴

توزيع ما يتحصل من التنفيذ بين ذوى الحقوق ۲۷۵

تعويضات فى حالة الحكم فى غيبة المتهم ۲۱۹ - ۲۲۴

تنفيذها مع حصول استئنافها :

فى مواد المخالفات ۱۵۵

» الجنح ۱۸۰

تنفيذها مع حصول الطعن فيها بطريق النقض والابرام ۲۳۱

ايقاف التنفيذ ۲۳۳ - ۲۳۴

(ج)

جدول خاص ( ر . محكمة مركز )

جرائم تقع في الجلسة ٢٣٧

جلسة

جرائم تقع في الجلسة ٢٣٧

علنية جلسات قاضي التحقيق ٧٨

» » المحكمة ٢٣٥

جلسة سرية ٧٨ و ٢٣٥

(ح)

حبس احتياطي ( ر . أيضا افراج . أمر ضبط واحضار . ضبط المتهم واحضاره )

الأحوال التي يحبس فيها المتهم احتياطا :

بدون احتياج لأمر بضبطه ٧ و ١٥ و ٢٣

بأمر ضبط واحضار ٤٠ و ٩٦

بأمر حبس صادر من النيابة ٣٦

» » » من قاضي التحقيق ٩٤

» » » من المحكمة في مادة جناية ١٨٩

بأمر قبض صادر من قاضي الاحالة أو قاضي التحقيق

٥ نمرة ٤ (١٩٠٥) ١٦٢ و ٢٩

تابع (ح)

حبس احتیاطی (تابع ماقبله)

- بعد الافراج عن المتهم ۴۱ و ۱۱۳ - ۱۱۵  
 بأمر من المحكمة عند ارتكاب جريمة في الجلسة ۲۳۷  
 مجرم من الأحداث محكوم بتسليمه للاصلاحية ۲۴۵  
 محكوم عليه بالاعدام ۲۵۹  
 عدم مخالطة المحبوس لغيره ۴۰ و ۱۰۲  
 ابقاء المتهم في الحبس :  
 بعد احواله على محكمة الجنح ۱۱۸  
 بعد تأجيل دعوى تلبس بالجريمة ۱۵۹  
 عند الحكم على المتهم مع وجوب التنفيذ فورا ۱۸۰  
 نقل المتهم لسجن الاستئناف ۱۸۳  
 ايداع المتهم المعتوه المحكوم ببراءته في مستشفى المجاذيب ۲۴۹  
 اعلان المسجون بالمبالغ المستحقة للحكومة ۲۶۵  
 صدور الحكم فورا ۱۷۱  
 تنفيذ أمر الضبط والاحضار ۹۷  
 حفظ الاوراق ۴۲ و ن نمرة ۸ (۱۹۰۴) م ۵

حكم غیابی

- في مواد المخالفات ۱۳۲ و ۱۳۳  
 في مواد الجنح ۱۶۲ و ۱۶۳ و ۱۸۷  
 مصاريف الاجراءات ۲۵۱  
 مضى المدة ۲۸۱

(خ)

خبراء

أمام مأمور الضبطية القضائية ٢٤

» النيابة ٣١

» قاضى التحقيق ٦٥ - ٦٧

» محكمة الجنح ١٦٥

» » الجنايات ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

(د)

دخول بيت مسكون ه

دعوى عمومية

من له حق اقامتها ٢

من له جمع الاستدلالات ٣

رفع المدعى المدنى لدعواه مباشرة ٥٢

طلب محكمة الاستئناف اقامة الدعوى أمامها ٤٥ و ٦٢

انقضاء الدعوى :

صلح ٤٨

صرف النظر عن المحاكمة ١١١

حفظ ٤٢

أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ١١٦ و ١٢٦ و ن

نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢

مضى المدة ٢٧٩ و ٢٨٢.

تابع ( د )

دعوی مدنیة ( ر . مدعی مدنی )

دفاع - حقوقه ( ر . متهم )

دفن جثة المحكوم علیه بالاعدام ۲۶۲

دلائل ( ر . أدلة )

دلائل جدیدة ( ر . أدلة جدیدة )

دیه ۵۶

( ر )

رئيس النيابة

انتداب لتفتیش ۹۱ و ۷۱

انتدابه لسماع شهادة ۹۱ و ۸۹

تأشير على أمر انقضت مدته ۱۰۱

حفظ أوراق الجنايات ۴۴ ( ۱ )

رد ( ر . تعويضات )

رسوم ( ر . مصاريف )

رفع الدعوى مباشرة ( ر . تكليف بالحضور مباشرة )



(ش)

شريعة (ر. دية . عقوبة)شكوى ٤٩ - ٥١ و ٥٤شهادة زور

وجه للنقض ٢٣٤

شهود (ر. أيضا خبراء)

أمام مأموري الضبطية القضائية في حالة التلبس ١١ - ١٤.

أمام النيابة ٣١ - ٣٤

أمام قاضي التحقيق ٧٣ - ٩٢

أمام محكمة المركز :

تكليفهم بالحضور ٨ (١٩٠٤) م ١٣

تخلفهم عن الحضور أو امتناعهم عن أداء الشهادة ٨

(١٩٠٤) م ٩

قيد شهادتهم ٨ (١٩٠٤) م ١٠

أمام محكمة المخالفات :

تكليفهم بالحضور ١٤٠

تخلفهم عن الحضور أو امتناعهم عن أداء الشهادة ١٤١ - ١٤٤

حلفهم اليمين ١٤٥

سماع شهادتهم ١٣٤ - ١٣٦

قيد شهادتهم ١٤٦

تابع (ش)

شهود (تابع ماقبله)

أمام محكمة الجنح :

تكليفهم بالحضور ١٦٠ و ١٦٦

تخلفهم عن الحضور أو امتناعهم عن أداء الشهادة ١٦٠

١٦٧ - ١٦٩

حلفهم اليمين ١٦٠

تلاوة التقارير ومحاضر التحقيق ١٦٥

سماع شهادة الشهود ١٦٠ و ١٦٦

قيد شهادتهم ١٧٠

أمام محكمة الاستئناف ١٥٤ و ١٨٦

أمام محكمة الجنايات :

تحرير قائمة الشهود وإعلانهم ٣ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٧ -

٢١ و ٤٤

سماع شهادتهم واستحضار أوراق جديدة ٣ نمرة ٤

(١٩٠٥) م ٣٩ و ٤٤ - ٤٦

تخلفهم عن الحضور أو امتناعهم عن أداء الشهادة ٣ نمرة ٤

(١٩٠٥) م ٤٧

سريان أحكام المواد المدنية فيما يتعلق بالشهود على المواد

الجنائية ٩٢ و ١٦٩

تزوير الشهادة يحوز الطعن بطريق النقض والابرام ٢٣٤

( ص )

صلح ٤٦ - ٤٨

صياح العامة ٨

( ض )

ضبط ( ر. أشياء مضبوطة . تفتيش )

ضبط الشهود واحضارهم

تخلفهم عن الحضور في التحقيق :

أمام النيابة ٣٣

« قاضى التحقيق ٨٥

تخلفهم عن الحضور في الجلسة :

أمام محكمة المركز نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٩

» » المخالفات ١٤١

» » الجنج ١٦٧

» » الجنايات ٣ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٧

» » الاستئناف ١٥٤ و ١٨٦

استدعاء محكمة الجنايات لشهود من تلقاء نفسها ٣ نمرة ٤

(١٩٠٥) م ٤٦

ضبط المتهم واحضاره ( ر. أيضا أمر احضار . أمر ضبط واحضار .

حبس احتياطى )

تابع (ض)

ضبط المتهم واحضاره (تابع ماقبله)

بدون أمر بضبطه :

بواسطة معاین وقوع الجناية ۷

» مأمور الضبطية القضائية ۱۵ و ۲۳

بموجب أمر ضبط واحضار :

صادر من مأمور الضبطية القضائية ۱۶

» » النيابة ۳۵

» » قاضی التحقيق ۹۳

ضبطية قضائية - مأموروها (ر. أيضا تحقيق . ضبط المتهم)

بیانهم ۴

وظیفتم ۳

الترخيص لهم بقبض قيمة الصلح ۴۷

المندوبون لأداء وظيفة النيابة العمومية بمحاكم المراكز ۸ نمرة ۸

( سنة ۱۹۰۴ ) م ۵

المندوبون لأداء وظيفة النيابة بمحكمة المخالفات ۱۲۸

المعينون للحكم في المخالفات ۱۲۸

ضمان أو كفالة

متهم مقبوض عليه :

افراج عنه بالضمان ۴۰ و ۴۱ و ۱۰۸ و ۱۰۹ و ۱۱۱ و ۱۵۹

وب نمرة ۴ ( ۱۹۰۵ ) م ۱۶

تقدير مبلغ الضمان وتخصيصه ۱۱۰

## تابع (ض)

ضمان أو كفالة (تابع ماقبله)

محكوم عليه :

ايقاف التنفيذ عند تقديم كفالة ١٥٥ و ١٨٠

مدعى مدنى :

اذا حكم على المتهم فى غيبته ٢١٩

## (ط)

طبيب (ر. خبراء)

طعن بطريق النقض والابرام (ر. نقض و ابرام)

طلب الغاء الحكم ٢٣٣ و ٢٣٤

طلب محكمة الاستئناف اقامة الدعوى العمومية أمامها ٤٥ و ٦٢

## (ع)

عتبه (ر. معتوه)

عدم مخالطة المتهم للسجونين ٤٠ و ١٠٢

عدم مخالطة المحبوس لغيره ٤٠ و ١٠٢

عدم وجود وجه لاقامة الدعوى (ر. أوامر)

تابع (ع)

عقاب (ر . أيضا تنفيذ الأحكام . مضى المدة)

توقيع العقوبات على العموم ۱

تغيير محكمة الجنايات لوصف الأفعال ن نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۴۰

الاعدام - أخذ رأى المفتي فيه ن نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۴۹

علنية الجلسات

لدى قاضى التحقيق ۷۸

بالمحكمة ۲۳۵

(غ)

غنية المتهم

اجراءات ۲۱۵ - ۲۲۸ ون نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۵۳

تقضى وإبرام ۲۳۰

سقوط العقوبة بمضى المدة ۲۲۴ و ۲۸۱

(ق)

قاضى الاحالة

اختصاصاته وانتدابه ن نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۹

تقديم القضية اليه ن نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۱۰

الاطلاع على القضية ن نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۱۱

الأوامر التى يصدرها ن نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۱۲

## تابع (ق)

### قاضي الاحالة (تابع ما قبله)

- أوامر الاحالة ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٣٠ - ٤٠
- الطعن في الاوامر ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٣ - ١٥
- اعادة الدعوى بعد صدور قرار بعدم وجود وجه لاقامتها ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٥
- حبس احتياطي ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٦
- قائمة الشهود ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٠ و ١٧
- تحديد دور الانعقاد ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٢ و ٢٣
- تسليم ملف القضية للحكمة ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٤
- جدول قضايا الدور ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٤

### قاضي التحقيق

- تعيينه واحالة الدعوى عليه ٤٣ و ٥٧ و ٦٢
- » في حالة طلب محكمة الاستئناف الحكم في الدعوى العمومية ٦٢
- مباشرة التحقيق ٥٨
- المسائل الفرعية ٥٩ - ٦١
- اجراءات التحقيق ٦٣ - ٩٢
- الطرق والاجراءات الاحتياطية التي يلزم اتخاذها في حق المتهم ٩٣ - ١١٥
- الأوامر التي تصدر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وفي الاحالة ١١٦ - ١٢٧ و ٢٣٦ و ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٩

تابع (ق)

قانون تحقیق الجنايات

مخالفة أحكامه ن نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۲۹ و ۵۶

قانون المرافعات المدنية

الرجوع اليه ۷۲ و ۷۹ و ۸۷ و ۹۲ و ۱۶۹

قبض (ر. ضبط الخ)

قوة الاثبات (ر. اثبات)

قوة عسكرية

الاستعانة بها في حالة التلبس بالجريمة ۲۸

(ك)

كاتب

التحقيق ۳۲ و ۳۴ و ۶۳ و ۸۳ و ۸۴

الجلسة ۱۴۶ و ۱۵۲ و ۱۶۰ و ۱۷۰ و ۱۸۲ و ن نمرة ۴

(۱۹۰۵) م ۴۳ و ۴۴

محكمة المكون نمرة ۸ (۱۹۰۴) م ۱۳

كفالة (ر. ضمان)



( م )

مهم

استجواب المتهم :

في التحقيق ١٥ و ٣٤ - ٣٦ و ٩٣ و ٩٤

في الجلسة ١٣٤ و ١٣٧ و ١٦٠ و ١٧٠ و ١٨٠ و ١٩٠ (١٩٠٥) م ٤٤

تأجيل استجوابه ٤٠ و ٩٦

اعتراف المتهم ١٣٤ و ١٦٠ و ١٧٠ و ١٨٠ و ١٩٠ (١٩٠٥) م ٤٤

تبرئة المتهم :

أمام محكمة المخالفات ١٤٧

» » الجنح ١٧٢ و ١٨١

» » الاستئناف ١٥٤ و ١٨٨

» » الجنايات ١٧٠ و ١٨٠ (١٩٠٥) م ٥٠

» » التقض والابرام ٢٣٢

المعتوه ٢٤٨

تكليف المتهم بالحضور :

أمام النيابة ٣٥ و ٣٦

» قاضي التحقيق ٩٣ و ٩٤

» » الاحالة ١٧٠ و ١٨٠ (١٩٠٥) م ١١

» المحكمة

اعلان بواسطة النيابة ٤٣

بمقتضى أمر قاضي التحقيق ١٢٣

تابع (م)

متهم (تابع ماقبله)

- فی مواد المخالفات ۱۲۹ و ۱۳۰ و ۱۳۳ و ۱۵۴  
 » الجنح ۱۵۷ و ۱۵۸ و ۱۶۳ و ۱۸۴  
 » الجنايات ن نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۲۲ و ۲۳  
 » » فی غيبة المتهم ۲۱۶  
 فی حالة التقض والابرام ن نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۱۳  
 حقوق المتهم أثناء التحقيق (ر. أيضا افراج . صلح)  
 حضور التحقيق ۳۴ و ۸۱ و ۸۲  
 رفع المسائل الفرعية أمام قاضی التحقيق ۵۹ - ۶۱  
 فی حالة الحبس الاحتیاطی :  
 الصادر من مأمور الضبطية القضائية ۱۵  
 » » النيابة ۱۵ و ۳۴ - ۴۰ و ۴۴  
 » » قاضی التحقيق ۹۳ و ۹۴ و ۱۰۲ و ۱۰۴ -  
 ۱۰۶ و ۱۱۱ و ۱۱۲  
 تکلیف الشهود بالحضور لاستجوابهم ۷۵ و ۷۷ و ۸۱ و ۸۸  
 ورقة الاتهام ن نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۱۰  
 أمر بعدم وجود وجه أو بالأحالة ۱۲۱ و ۱۲۴ و ن نمرة ۴  
 (۱۹۰۵) م ۱۳ و ۱۴  
 حقوق المتهم أمام المحكمة (ر. أيضا استئناف . معارضة .  
 نقض وایرام)

## تابع (م)

متهم : (تابع لمقابلة)

ايقاف المتهم على موضوع الاتهام ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٣٠

اطلاع المرافع على ملف القضية ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٢

استيفاء التحقيق ١٣١ و ١٦٠

حرية المتهم بالجلسة ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤١

تكليف الشهود بالحضور واستجوابهم :

في مواد المخالفات ١٣٤ - ١٣٦ و ١٤٠

» الجنح ١٦٠

» الجنايات ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٧ - ٢١ و ٤٤ و ٤٥

حضور وكيل عن المتهم ١٣٢ و ١٦١ و ٢١٧ و ٢٣٢ و ٢٣٣

و ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٥ - ٢٧

طلب المتهم للتأخير في حالة التلبس ١٥٩

تلاوة شهادة الشهود ١٦٥ و ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

يكون المتهم آخر من يتكلم ١٣٨ و ١٥٤ و ١٦٠ و ١٨٥

و ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

تعديل أو تشديد التهمة وتغيير وصف الافعال ن نمرة ٤

(١٩٠٥) م ٣٧ و ٣٨ و ٤٠

الحكم على المتهم :

من محكمة المخالفات ١٤٩

» » الجنح ١٧٣

تابع ( م )

متهم (تابع ماقبله)

من محکمة الاستئناف ۱۵۴ و ۱۸۸

» » الجنایات و نمره ۴ (۱۹۰۵) م ۴۰ و ۴۹ - ۵۱

عدم حضور المتهم :

أمام النيابة ۳۶

» قاضی التحقيق ۹۳

» المحکمة ( ر . غیاب . غیبة )

بعد الافراج عنه

معتوه ۲۴۷ - ۲۴۹

نقل المتهم الى السجن العموی ۱۸۳

متهم سنه أقل من ۱۵ سنة ( ر . مجرمون أحداث )

مجرمون أحداث ۲۴۲ - ۲۴۶

محاکم ( ر . دعوی عمومیة )

محام ( ر . مدافع )

محضر

مأمور الضبطة القضائية :

اجراءات ابتدائية ۱۰

تابع ( م )

محضر (تابع ما قبله)

في حالة التلبس بالجريمة ١١ - ١٤ و ١٦ و ١٨

مخالفات الشهود ١٣ و ١٤

قوة اثبات المحضر ١٤ و ١٣٩

النيابة ٣٢

قاضي التحقيق ٦٣ و ٨٣ و ٨٤

الجلسة :

محكمة المخالفات ١٣٨ و ١٤٦

» الجنح ١٦٠ و ١٧٠

» المركز ن نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٠

» الجنايات ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

عدم ذكر البيانات اللازمة في المحضر ٢٢٩

الجرائم التي ترتكب في الجلسة ٢٣٧

تلاوة المحضر بالجلسة ١٣٤ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٠ و ٢١٨

سماع شهادة الشهود بغير حضور المتهم ٨٢

في مواد المخالفات ١٣٤

» الجنح ١٦٤ و ١٦٥

» الجنايات ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

» » وحالة الغيبة ٢١٨

تابع (م)

مبضر

محكمة المركز ن نمرة ۸ (۱۹۰۴) م ۱۳

محكمة ابتدائية

اختصاصها في الاستئناف ۱۵۴ و ۱۷۹ و ۱۸۳ و ۱۸۸

الاجراءات أمامها ۱۵۴ و ۱۸۲ - ۱۸۹

محكمة الاستئناف

طلب اقامة الدعوى العمومية أمامها ۴۵ و ۶۲

طلب تعيين القاضي المختص بالحكم ۲۴۱

محكمة جزئية (ر. أيضا محكمة الجنح . محكمة المخالفات)

اختصاصها في مواد اذالفات ۱۲۸ و ۱۵۰ و ن نمرة ۸

۳م (۱۹۰۴)

اختصاصها في مواد الجنح ۱۵۶ و ۱۷۲ - ۱۷۴ و ن نمرة ۸

۳م (۱۹۰۴)

محكمة الجنايات (ر. أيضا أمر . قاضي الاحالة)

تشكيلها وتحديد المواعيد التي تحكم من ابتدائها ن نمرة ۴

۵۵م (۱۹۰۵)

تشكيل أعضائها ن نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۳ و ۴

تابع ( م )

محكمة الجنايات (تابع لمقبله)

- اختصاصها ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١ و ٢ و ١٢  
 مواعيد انعقاد أذوارها ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥ و ٦ و ٨  
 احوالة القضية عليها ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢ و ٢٩  
 قائمة الشهود واعلانهم ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٠ و ١٧ - ٢١  
 اعداد الجدول ن نمرة ٤ (١٥٠٩) م ٢٢ - ٢٤  
 اطلاع المدافع على ملف القضية ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٢  
 تسليم ملف القضية الى المحكمة ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٤  
 تعيين المدافع من تلقاء نفس المحكمة ن نمرة ٤ (١٩٠٥)  
 م ٢٥ - ٢٧  
 محامون مقبولون في المرافعة ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٨  
 اجراءات الجلسة ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٣٨ و ٣٩ و ٤١ - ٤٨  
 تعديل التهمة أو تغيير وصف الأفعال ن نمرة ٤ (١٩٠٥)  
 م ٣٦ - ٤٠  
 حكم المحكمة ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٠ و ٤٩ - ٥١  
 تقض وإبرام ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٢  
 غيبة المتهم ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٣  
 مخالفة أحكام قانون تحقيق الجنايات ن نمرة ٤ (١٩٠٥)  
 م ٢٩ و ٥٦  
 أحكام وقتية ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٤

تابع (م)

محكمة الجنح ( ر . أيضا محكمة جزئية . محكمة مركزية )

تشكيلها ۱۵۶

اختصاصها ۱۵۶ و ۱۷۲ - ۱۷۴

احالة الدعوى عليها ۱۵۷

تكليف المتهم بالحضور أمامها ۱۵۸

غياب المتهم ۱۶۱ - ۱۶۳

تأجيل القضية في حالة التلبس ۱۵۹

الاجراءات في الجلسة ۱۵۹ - ۱۷۴

الاستئناف ( ر . استئناف )

التنفيذ فورا ولومع حصول الاستئناف ۱۸۰

الافراج عن المتهم المحكوم ببراءته ۱۸۱

محكمة المخالفات ( ر . أيضا محكمة جزئية . محكمة مركزية )

تشكيلها ۱۲۸

اختصاصها ۱۲۸ و ۱۵۰

احالة القضية عليها ۱۲۹

تكليف المتهم بالحضور أمامها ۱۳۰

استيفاء التحقيق ۱۳۱

غياب المتهم ۱۳۲ و ۱۳۳

الاجراءات في الجلسة ۱۳۴ - ۱۵۲



تابع ( م )

محكمة المخالفات (تابع ما قبله)

الاستئناف ( ر . استئناف )

تنفيذ الأحكام فوراً ولو مع حصول استئنافها ١٥٥

محكمة مركزية ( ر . أيضاً محكمة الجنح . محكمة المخالفات )

تشكيلها ٥ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٢٠١

اختصاصها في المواد المدنية والتجارية ٥ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١١

» دون غيرها في المواد الجنائية ٥ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٣

اشتراكها مع غيرها في المواد الجنائية ٥ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٣

و ٤ و ٦ - ٨

التحقيق وإقامة الدعوى ٥ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٥ - ٧ و ١٤

أحوال القضية على النيابة ٥ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٨

الاجراءات بالجلسة ٥ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٩ و ١٠

الكتابة والمحضرون ٥ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٣

الجدول الخاص بمحاكم المراكز ٥ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٢

محكمة التقض والابرام ( ر . تقض و ابرام )

محل ( ر . أيضاً تفتيش )

تعيين محل لاتهم ١٠٤

» » للدعى المدني ٥٣

تابع (م)

مدافع

- حضوره فی التحقيق ۳۴ و ۸۱ و ۸۲  
 محادثة المتهم مع المحامی عنه ۱۰۲  
 تعيينه من تلقاء نفس محكمة الجنايات ۴ نمرة ۴ (۱۹۰۵)  
 ۲۷ - ۲۵ م  
 اطلاع على ملف القضية ۴ نمرة ۴ (۱۹۰۵) م ۲۲  
 محامون مقبولون فی المرافعة أمام محكمة الجنايات ۴ نمرة ۴  
 (۱۹۰۵) م ۲۸

مدرسة اصلاحية ۲۴۵

مدعى مدنى ( ر. أيضا تعويضات . مصاريف )

- الادعاء بحقوق مدنية ۴۹ - ۵۴ و ۲۳۹ و ۲۸۲  
 تنازل عن الدعوى المدنية ۵۵  
 رفع الدعوى مباشرة ۵۲ و ۴۸ و ۱۲۹ و ۱۵۷ و ۴ نمرة ۸  
 (۱۹۰۴) م ۵  
 التزامه بالمصاريف ۲۵۵ - ۲۵۷  
 أثناء التحقيق :  
 حضور اجراءآت التحقيق ۳۴ و ۸۱ و ۸۲ و ۸۸  
 المسائل الفرعية ۶۰ و ۶۱  
 تكليف الشهود بالحضور ۷۵ و ۷۶

تابع ( م )

مدعى مدنى (تابع ماقبله)

الاستشهاد ٧٧

حبس المتهم احتياطاً ١٠٧

المعارضة فى الأوامر ١١٦ و ١٢٤

أمام محكمة المخالفات :

تكليف الشهود بالحضور ١٤٠

إبداء الأقوال والطلبات الختامية ١٣٤ - ١٣٨

أمام محكمة الجنج :

تكليف الشهود بالحضور ١٦٠

إبداء الأقوال والطلبات الختامية ١٦٠ و ١٦٥

أمام محكمة الجنايات :

تكليف الشهود بالحضور ٣ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٩

إبداء الأقوال والطلبات الختامية ٣ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤٤ و ٤٥٥

المعارضة فى الاحكام الغيايية ١٣٢ و ١٦٣ و ١٨٧

الحق فى الاستئناف ١٧٦ - ١٧٨

الطعن بطريق النقض والابرام ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣٣ و ٣ نمرة ٤

( ١٩٠٥ ) م ٥٢

مراقبة البوليس

تفتيش وقبض ٢٣

تابع (م)

مرکز (ر. محکمة مرکز)

مسائل فرعية (ر. أيضا معارضة)

امام قاضی التحقیق ۵۹ - ۶۱  
» المحکمة ۴۴ و ۱۱۲ و ۲۴۰

مسؤولية مدنية ۲۳۸

منصارييف

على المتهم :

المحكوم عليه ۲۵۰ و ۲۵۲ و ۲۵۳ و ۲۵۶

اذا برئ ۲۵۱ و ۲۵۷

تقديرها ۲۵۴

تنفيذها (ر. تنفيذ الأحكام)

على المدعى المدني ۲۵۵ و ۲۵۶ و ۵۵

على الأشخاص المسؤولين عن حقوق مدنية ۲۳۸

مضى المدة

سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة ۲۷۹

انقطاع المدة ۲۸۰ و ۲۸۲

تأثير سقوط الدعوى العمومية على الدعوى المدنية ۲۸۲

سقوط العقوبة ۲۷۶ - ۲۷۸

ما يترتب عليه ۲۸۱

تابع (م)

معارضة

في أوامر الحبس الصادرة من النيابة ٣٨  
 في الاوامر الصادرة من قاضى التحقيق :  
 بالحكم فى المسائل الفرعية ٦١  
 بصرف النظر عن الاستشهاد المطلوب ٧٧  
 بخصوص أمر الحبس ١٠٥  
 بأن لاوجه لاقامة الدعوى ١١٦  
 بالاحالة ١٢٢ - ١٢٧  
 فى الاحكام الغيابية :  
 فى مواد المخالفات ١٣٣ و ١٤٣ و ١٥٤  
 » الجنح ١٦٣ و ١٨٧

معتوه

متم ٢٤٧ - ٢٤٩

ملاحظة البوليس ( ر . مراقبة البوليس )

منزل ( ر . أيضا تفتيش )

عدم جواز دخول بيت مسكون هـ

مواجهة الشهود ٧٨ و ١٦٦ و ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

( ن )

نائب عمومی

المدة المحددة للغو الأمر الصادر بحفظ الاوراق ٤٢ (ب)  
الطعن في الأمر الصادر من قاضي الاحالة ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٣  
الاستئناف في مواد الجرح ١٧٧ و ١٧٨  
تنفيذ حكم الاعدام ٢٦٠

نزاع في الاختصاص

طلب تعيين القاضي المختص بالحكم ٢٤١

نقض وإبرام

أحكام المحاكم ٢٢٩ - ٢٣٤ و ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٢  
أوامر قاضي الاحالة ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٣ و ١٤  
نيابة ( ر . أيضا تحقيق . حبس احتياطي . رئيس نيابة .  
نائب عمومي )

اقامة الدعوى العمومية ٢

مأمورو الضبطية القضائية ٤

المتدبون للقيام بأعمال محكمة المخالفات ١٢٨

المتدبون لأداء وظيفة النيابة العمومية بمحاكم المراكز ن نمرة ٨  
(١٩٠٤) م ٥

نيابة عمومية ( ر . نيابة )

(و)

وكيل للمحكوم عليه المتوفى ٢٣٣

(ى)

يمين

أمام النيابة ٣١

» قاضى التحقيق ٦٧

» المحكمة ١٤٥ و ١٦٠ و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

(تمت الفهرست)

(٦٠٠٠/٩٠٩/٢٨٤٥ ر.ف)





3

---

Bibliotheca Alexandrina



0529768